الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -

جامعة البويرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

سياسة الإنفاق الحكومي وآثارها على التوازن الاقتصادي الخارجي

دراسة حالة الجزائر 2000 – 2018

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبين:

- العباسي أعمر
- حدار حميمي

إشراف الأستاذة:

د/ أوكيل حميدة

لجنة المناقشة

د/ علام عثمان.....رئيسا.

د/ أوكيل حميدة.....مشرفا.

د/ خوميجة فتيحة.....مناقشا.

السنة الجامعية 2018 –2019

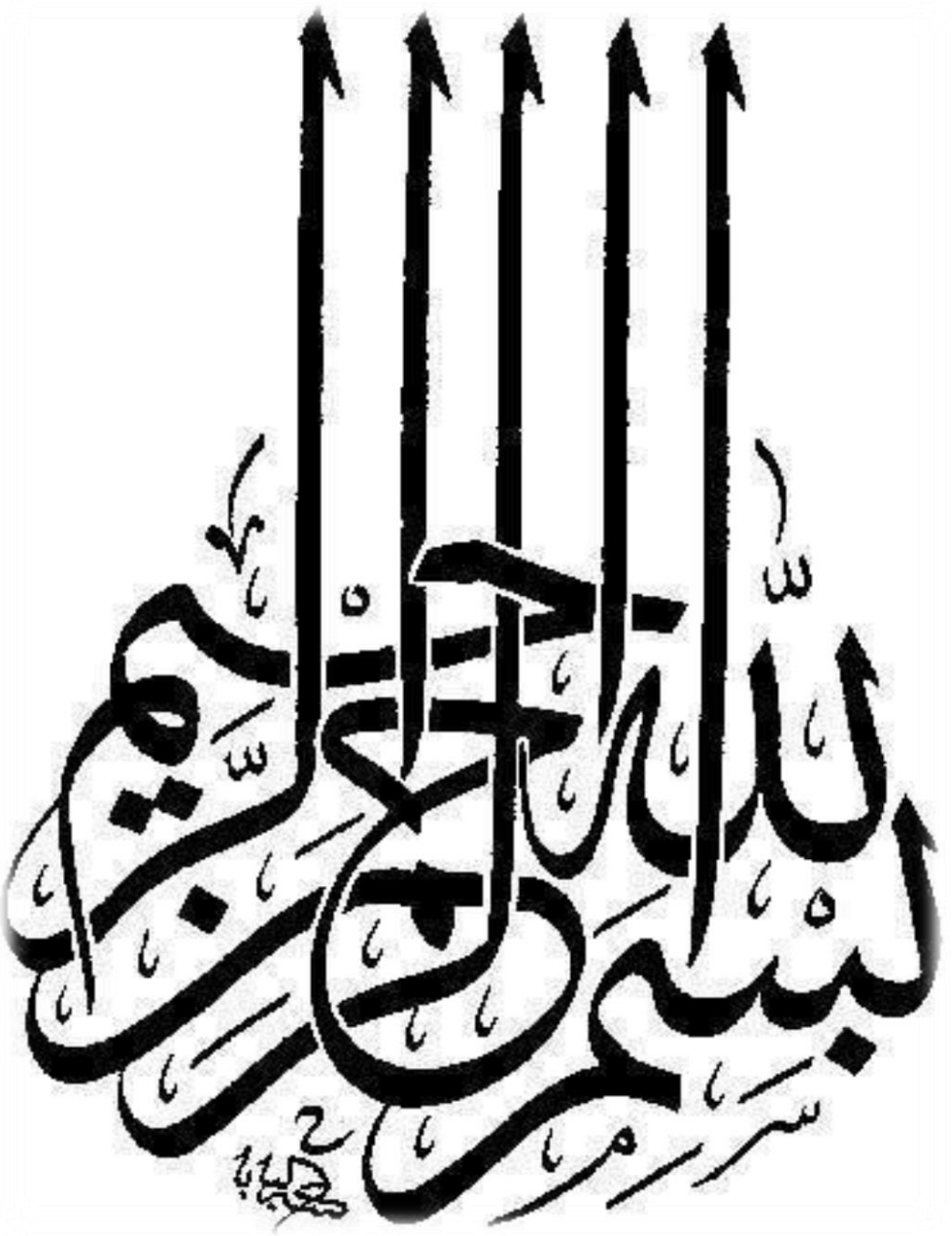
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

قال تعالى: "رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والديّ و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " ..... سورة النمل الآية19.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، الحمد لله الذي بفضله أتممنا هذا العمل وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد –ﷺ–

الحمد لله و الشكر له أولا، الذي شرح لنا صدرنا ، ويسر لنا أمرنا، و خفف عنا وزرنا وأحلل عقدة من لساننا، و أفقه قولنا ووفقنا لإتمام هذا العمل .

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة "أوكيل حميدة" التي ساعدتنا بنصائحها وتوجيهاتها ، دون أن ننسى الأستاذة الكريمة خوميجة فتيحة التي لم تبخل علينا بمعرفتها وآرائها النيرة

كما نشكر اللجنة على قبولهم مناقشة هذا العمل.

وأخيرا نسأل الله العلي القدير أن نكون قد وفقنا في إعداد هذه الرسالة ومن الله العون والتوفيق

لكم جزيل الشكر والعرفان.

إهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين

إلى من أرضعتني الحب والحنان ...إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض

أمي الغالية الحبيبة

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب... إلى أحق الناس برفقتي

أبي الحبيب

إلى كل إخوتي وأخواتي وأخصهم بالذكر "كريمة"

إلى من كان لي نعم الصديق ونعم الأخ ... إلى من تميز بالوفاء والصدق

أخي لمين

إلى أمينة، فاطنة، فازية، نجاة، علي وسعيد

قطرات الندى وأجمل ما عرفت من أصدقاء

إلى كل من جمعتني بهم الحياة وفرقنا القدر

إلى كل من أحبه قلبي ونسيه عقلي

إلى من تذكره لساني ولم يتذكره قلمي

أعمر

إهداء

أهدي ثمرة جهدي أولا وقبل كل شيء إلى والدي العزيزين

اللذين وفرا لي جميع الظروف المساعدة للوصول إلى هذا

المستوى وإنجاز هذا العمل

كما أهدي عملي هذا إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل الأصدقاء ،الزملاء والزميلات

حميمي

الفهرس

فهرس المحتويات

الفهرس	الصفحة
شكر	
إهداء	
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VII
مقدمة	أ – ز
الفصل الأول : عرض نظري حول الإنفاق الحكومي.	1
تمهيد	2
المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الإنفاق الحكومي	12 – 3
المطلب الأول: مفهوم الإنفاق الحكومي و تقسيماته	7 – 3
المطلب الثاني: تطور الإنفاق الحكومي من خلال تطور دولة في الاقتصاد	10 – 8
المطلب الثالث: قواعد وأسس الإنفاق الحكومي	11 – 10
المبحث الثاني: آلية تأثير الإنفاق الحكومي على أهم المتغيرات الكلية	22 – 12
المطلب الأول: مصادر وأشكال الإنفاق الحكومي	13 – 12
المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي كأحد مكونات للطلب الكلي ومضاعفه	18 – 14
المطلب الثالث: فعالية السياسة المالية من خلال الإنفاق الحكومي.	23 – 18
خلاصة الفصل الأول	24
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للتوازن الاقتصادي الخارجي	47–25
تمهيد	26
المبحث الأول: أساسيات حول التوازن الاقتصادي الخارجي (ميزان المدفوعات)	32–27
المطلب الأول:مفهوم التوازن الاقتصادي الخارجي	28–27
المطلب الثاني: مفهوم ميزان المدفوعات ومكوناته	30–28
المطلب الثالث: حالات ميزان المدفوعات	32–31
المبحث الثاني: آلية استعادة التوازن الاقتصادي الخارجي وعلاقته بالإنفاق الحكومي	46–33
المطلب الأول: تحليل مؤشرات التوازن الخارجي	36–33

المطلب الثاني: أسباب الاختلال ووسائل المعالجة	44-36
المطلب الثالث: علاقة الإنفاق الحكومي بالتوازن الخارجي	46-44
خلاصة الفصل الثاني:	47
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر الإنفاق الحكومي على التوازن الاقتصادي الخارجي خلال الفترة 2000 – 2018 حالة الجزائر	71-48
تمهيد	49
المبحث الأول: تطور الإنفاق الحكومي في ظل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2014-2000)	59-50
المطلب الأول:التبويب الاقتصاد للإنفاق الحكومي (نفقات التسيير والتجهيز)	55-50
المطلب الثاني: تطور الإنفاق الحكومي (الهيكل والمكونات)	59-55
المطلب الثالث: أسباب الزيادة في الإنفاق الحكومي	61-59
المبحث الثاني: تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على التوازن الخارجي	70-61
المطلب الأول: أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الحساب الجاري	67-61
المطلب الثاني: أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الصادرات	69-68
المطلب الثالث: أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الواردات	70-69
خلاصة الفصل الثالث	71
الخاتمة العامة	75-72
قائمة المراجع	80-76

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	50 -51
02	تطور النفقات العامة بنوعيها في الجزائر خلال الفترة 2000-2018	53
03	تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	56
04	تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	57 -58
05	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2018	62
06	تطور عناصر هيكل ميزان المدفوعات خللا الفترة 2000-2016	65
07	تطور النفقات العامة والصادرات والواردات 2000-2017	68

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تقسيمات الإنفاق الحكومي	07
02	منحنى الطلب الكلي	16
03	مضاعف الإنفاق الحكومي	17
04	أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي	22
05	مكونات ميزان المدفوعات	30
06	تطور النفقات العامة بنوعيهافي الجزائر خلال الفترة 2000-2018	54
07	تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	58
08	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2018	63
09	تطور عناصر هيكل ميزان المدفوعات خللا الفترة 2000-2016	66

1

مقـــدمـــة

مقدمة:

لقد زادت أهمية النفقات الحكومية عبر مختلف المراحل التاريخية للفكر الاقتصادي وذلك لارتباطها بتطور دور الدولة في الاقتصاد، فبعد أن كان نشاط الدولة قاصرا على حماية الأمن الداخلي والدفاع الخارجي، امتد هذا النشاط فشمل ميادين الخدمات العامة من نشر التعليم ورعاية الصحة العامة وزيادة أسباب الرفاهية الاجتماعية، كما شمل ميادين مشروعات إنتاجية، للعمل على استغلال الموارد وإنماء ثروة المجتمع، فاتسعت بذلك دائرة الإنفاق الحكومي وتعددت ميادينه، وأصبحت موازنة الدولة تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي وكذلك الرفاه الاجتماعي.

وقد زادت تلك الأهمية خاصة بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1992، أين أصبح من الضروري تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل أوسع لضمان تفعيل الأداء الاقتصادي، إذ عمل "كينز" على التأكيد انطلاقا من مبدأ الطلب يخلق العرض، على أن تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال سياستها المالية يشكل حافزا إضافيا لزيادة الإنتاج، بحكم أن في ذلك إضافة هامة للطلب الكلي.

إن زيادة الإنفاق الحكومي في إطار سياسة مالية توسعية، يترجم في صورة زيادة في الاستهلاك الخاص من طرف الأفراد والعائلات عن طريق الميل الحدي للاستهلاك، وكذا الاستهلاك العام، فيرتفع الطلب الكلي وبالتالي الدخل الإجمالي نتيجة لأثر المضاعف. ولكن أثبتت الدراسات التي أجريت أن درجة ارتفاع أثر مضاعف الإنفاق الحكومي تكون بحسب متغيرات الاقتصاد.

وقد سمح تحسن الوضعية المالية الذي عرفته الجزائر بداية الألفية الثالثة، نتيجة الارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار المحروقات، بتحول السياسة الاقتصادية المتبعة إلى توسع في الإنفاق الحكومي، حيث تم إقرار برامج إنفاق حكومي تقوم على عدة محاور رئيسية لإنعاش الاقتصاد، قصد الخروج من التبعات السلبية للأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر. ولاعتماد اقتصادها على الموارد البترولية كمصدر لتمويل الميزانية العامة والعملة الصعبة شهدت المؤشرات الاقتصادية الكلية اختلالات وتذبذبات من فترة لأخرى حسب تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية وفي ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة لسلسلة الارتفاعات التي سجلها سعر النفط، ما أدى إلى ارتفاع الدخل الوطني الذي أدى بدوره إلى الزيادة في الإنفاق للفترة 2001-2014 أما الفترة 2015-2019 نتج عنها تدهور في مستوى النشاط الاقتصادي وما تبعه من انخفاض في مستوى معيشة السكان وارتفاع معدلات البطالة.

وتسعى الجزائر من خلال انتهاج السياسة المالية التوسعية إلى التأثير على سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية، بتحقيق التوازن الداخلي من خلال تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي، وهذا بالتأثير على الناتج المحلي الإجمالي

توفير فرص العمل والحد من البطالة، التحكم في الأسعار إضافة إلى تحقيق التوازن الخارجي عن طريق تحقيق فوائض في رصيد ميزان المدفوعات.

الإشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

هل ساهمت سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر في تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي للفترة (2000-2018)؟

الأسئلة الفرعية:

انطلاقا من هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة؟
- ما هي المتغيرات التي تؤدي إلى توازن ميزان المدفوعات في الجزائر؟
- هل تعمل آلية مضاعف الإنفاق الحكومي للتأثير على التوازن الاقتصادي والتوازن الخارجي؟

الفرضيات:

من خلال الأسئلة الفرعية أمكننا وضع مجموعة فرضيات نؤكدها أو ننفيها من خلال العرض:

- تترجم فعالية الإنفاق الحكومي من خلال تأثيرها على أهداف السياسة الاقتصادية للدولة؛
- يتحقق التوازن الاقتصادي الخارجي في الجزائر عن طريق تحقيق فوائض في رصيد ميزان المدفوعات؛
- يعد تأثير الإنفاق الحكومي على التوازن الاقتصادي الخارجي في الجزائر تأثيرا ضعيفا.
- **أهداف الدراسة:**

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- التعرف على تطور النفقات الحكومية وأهم الأسباب التي ساهمت في زيادتها؛
- التعرف على العلاقة المتداخلة بين سياسة الإنفاق الحكومي وتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية؛
- إبراز آلية تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على الاستقرار الخارجي للجزائر؛
- معرفة رصيد ميزان المدفوعات، ومدى مساهمة النفقات الحكومية لتحقيق التوازن الذي يعبر عن الحالة الجيدة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2018.

أهمية الدراسة:

يكتسب هذا البحث أهمية من خلال جانبين:

- ضبط المفاهيم المتعلقة بكل من الإنفاق الحكومي، التوازن الاقتصادي الخارجي، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية؛
- مساهمة الدراسة في إبراز الدور المهم للنفقات الحكومية كأداة من أدوات السياسة المالية؛
- إعطاء نظرة حول آثار سياسة الإنفاق الحكومي المطبقة في الجزائر على الاستقرار الاقتصادي الخارجي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2018.

منهج الدراسة:

لقد اتبعنا في دراستنا هذه على منهجين إذ استعملنا المنهج الاستنباطي من خلال التحليل الوصفي وذلك بتشخيص النفقات الحكومية والتوازن الاقتصادي الخارجي والتحليل البياني، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي من خلال تحليل وتفسير الإحصائيات المتعلقة بتطور عناصر ميزان المدفوعات والنفقات الحكومية، وقد تم الاعتماد في هذا على الكتب، تقارير بنك الجزائر، موقع وزارة المالية، البنك الدولي.

صعوبات البحث:

من خلال إعدادنا لهذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات أهمها:

- صعوبة الحصول على الإحصائيات الوطنية خاصة المتعلقة بالسنوات الأخيرة؛
- اختلاف الإحصائيات المقدمة من المصادر الوطنية عن الإحصائيات المقدمة من الهيئات الدولية؛
- عدم التحكم في النماذج التحليلية؛
- قلة الدراسات التي تناولت كلا المتغيرين.

دوافع اختيار الموضوع:

هناك العديد من الدوافع التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي. فبالنسبة للعوامل الذاتية فيتمثل في ميولنا إلى البحث في جانب السياسة الإنفاقية في الجزائر وآثارها الاقتصادية وواقعها الحالي من خلال الإحصائيات لأجل تحليل والدراسة، كما دفعنا كذلك لاختيار هذا الموضوع قلة الدراسات التي تناولته على الأقل بالنسبة لحالة الجزائر.

أما الدوافع الموضوعية فتتمثل في الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر والمتمثلة في عدم استقرار التوازن الخارجي وخضوعها إلى تغيرات أسعار البترول الدولية بالإضافة إلى توفير موارد مالية ضخمة يمكن استعمالها والاستفادة منها من اجل دعم الاقتصاد الجزائري وتحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم الخضوع للتبعية الخارجية.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الجانب المكاني في حالة الجزائر، وبالتحديد دراسة سياسة الإنفاق الحكومي ومدى تأثيرها على التوازن الاقتصادي الخارجي، أما فيما يخص الجانب الزماني فسنعتمد في هذه الدراسة الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2018.

الدراسات السابقة:

- **دراسة ضيف أحمد (2014-2015) الموسومة ب "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)"**: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3.حيث درس الباحث العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي بشكل عام وسياسة الإنفاق العام بشكل خاص ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل (المستديم) وكذا دراسة التوازن الاقتصادي الخارجي من خلال مؤشراته، فتوصل إلى أن تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1989-2012) مرتبطة بتغيرات أسعار البترول باعتباره المورد الرئيسي للميزانية هو الإيرادات البترولية حيث لاحظ تغيرا واضحا في السياسة المالية بعد أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 1986، وذلك لتطبيق الجزائر لسياسات مالية تقشفية للقضاء على عجز الموازنة، ثم ارتفاع أسعار البترول سنة 2000 غيرت الجزائر من سياستها المالية حيث دخلت في سياسة مالية توسعية من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.
- **دراسة خوميجة فتيحة (2017-2018) الموسومة ب "أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر دراسة حالة الفترة (2000-2016)**: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة البويرة، حيث درست الباحثة أثر الأزمات النفطية على السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) حيث قسمت فترة الدراسة إلى مرحلتين، الأولى امتدت من 2000 إلى 2014 وهنا تم تطبيق سياسة مالية توسعية (زيادة الإنفاق) والثانية امتدت من 2014 إلى غاية 2016 وهنا طبقت سياسة مالية انكماشية (سياسة ترشيد النفقات العامة) هذا التقسيم كان تبعا لتغير اتجاه أسعار النفط وكان

لهذا التغيير أثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية سواء كانت داخلية أو خارجية والتي منها توازن ميزان المدفوعات.

- **دراسة مسكة بالخير (2016-2017) الموسومة ب"أثر تقلبات الصرف على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012):**

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة ورقلة، حاولت في هذه الدراسة الربط بين التقلبات في أسعار الصرف والتوازن الاقتصادي باستخدام نموذج التكامل المتزامن، وتم وضع الجزائر كإطار لهذه الدراسة، فدرست اثر تقلب سعر الصرف على التوازن الخارجي وكذلك أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات، فتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بينهم وذلك بتأثير ميزان المدفوعات بتقلبات أسعار الصرف حيث أظهرت الدراسة أن سعر الصرف يفسر أكثر من 20% من قيم رصيد ميزان المدفوعات، فانخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الصادرات وخفض الواردات والعكس صحيح، ففي حالة الاقتصاد الجزائري يكون تأثير سعر الصرف على الميزان الجاري وذلك لتضمنه الصادرات البترولية، أما ميزان العمليات الرأسمالية فكان تأثير سعر الصرف عليه ضعيف.

تقسيم الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث محل الدراسة، وللإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية ارتأينا مناقشة هذا الموضوع من خلال مقدمة عامة وثلاث فصول وخاتمة عامة

- المقدمة العامة، وهي منطلق موضوع الدراسة، وطرحنا فيها الإشكالية و الأسئلة الفرعية لها ثم تقديم فرضيات نتأكد من صحتها من خلال معالجة موضوع الدراسة، مع ذكر كل من منهج الدراسة، أسباب اختيار الموضوع ، أهمية البحث، حدود الدراسة، الدراسات السابقة...
- **الفصل الأول:** وجاء تحت عنوان عرض نظري للإنفاق الحكومي، حيث تضمن مبحثين وفي كل مبحث ثلاث مطالب، أما المبحث الأول فقدمنا فيه مفاهيم أساسية حول الإنفاق الحكومي بتقديم مفهوم الإنفاق الحكومي وتقسيماته في المطلب الأول، لننتقل إلى التطور الفكري للإنفاق الحكومي في المطلب الثاني، وفي المطلب الثالث عرضنا قواعد وأسس الإنفاق الحكومي ثم المبحث الثاني الذي تحدثنا فيه عن آلية تأثير الإنفاق الحكومي على أهم المتغيرات الكلية، وتناولنا في المطلب الأول مصادر وأشكال الإنفاق الحكومي، والإنفاق الحكومي كأحد مكونات الطلب الكلي ومضاعفه في المطلب الثاني، لننتهي بفعالية السياسة المالية من خلال الإنفاق الحكومي في المطلب الثالث ثم خلاصة لما جاء في هذا الفصل.

- **الفصل الثاني**: الإطار المفاهيمي للتوازن الاقتصادي الخارجي، وتضمن هو الآخر مبحثين وكل مبحث ثلاث مطالب، فبدأنا بأساسيات حول التوازن الاقتصادي كمبحث أول الذي بدوره تضمن مفهوم التوازن الاقتصادي في المطلب الأول، ومفهوم ميزان المدفوعات ومكوناته في المطلب الثاني، وفي المطلب الثالث قدمنا حالات ميزان المدفوعات ليأتي المبحث الثاني تحت عنوان آلية استعادة التوازن الاقتصادي الخارجي وعلاقته بالإنفاق الحكومي، وقمنا بتحليل مؤشرات التوازن الخارجي في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني أسباب اختلال ميزان المدفوعات ووسائل معالجته وأما المطلب الثالث فقمنا فيه بإظهار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتوازن الاقتصادي الخارجي، ثم حوصلة عما تناولناه في هذا الفصل بخلاصة مختصرة.
- **الفصل الثالث**: هو دراسة تحليلية لأثر الإنفاق الحكومي على التوازن الاقتصادي الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، قسمناه هو الآخر إلى مبحثين: عالجنا في المبحث الأول تطور الإنفاق الحكومي في ظل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2018 من خلال ثلاث مطالب، تطور الإنفاق الحكومي الجزائري وتبويبه في المطلب الأول، وكمطلب ثاني تطور هيكل نفقات التسيير ونفقات التجهيز ثم أسباب الزيادة في الإنفاق الحكومي في الجزائر في المطلب الثالث، و قمنا بتحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على التوازن الاقتصادي الخارجي في المبحث الثالث حيث جاء فيه تحليل ميزان المدفوعات في المطلب الأول، تحليل الوضعية المالية الخارجية في المطلب الثاني ودور الإنفاق الحكومي في تفعيل التوازن الخارجي في المطلب الثالث، لنختم دراستنا بخلاصة الفصل الثالث.
- **الخاتمة العامة**: وبها أقفلنا دراستنا هذه من خلال الوصول إلى نتائج انطلاقا من فرضياتنا وكذا تقديم توصيات وآفاق مستقبلية لدراسات أخرى.

الفصل الأول

تمهيد:

تعد دراسة النفقات الحكومية ركنا أساسيا في الدراسات المالية، ويتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي. وتعود أهمية النفقات الحكومية باعتبارها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم فيه في الميادين المختلفة أي أنها ترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتضيق عندما ينحصر هذا الدور، إذ تلجأ الدولة للإنفاق الحكومي الذي يعتبر أداة مهمة من أدوات السياسة المالية الرئيسية للدولة، وذلك من اجل تحقيق أهداف المجتمع وإشباع الحاجات العامة، فالإنفاق الحكومي يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي.

وسنحاول في هذا الفصل تقديم عرض نظري للإنفاق الحكومي من خلال مبحثين كالآتي:

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الإنفاق الحكومي؛

المبحث الثاني: آلية تأثير الإنفاق الحكومي على أهم المتغيرات الكلية.

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الإنفاق الحكومي

يعتبر الإنفاق الحكومي كأحد أدوات السياسة المالية، والتي تعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ولها دور كبير في معالجة التقلبات الاقتصادية باستعمال مختلف أدواتها، أبرزها الإنفاق الحكومي.

وهدفنا في هذا المبحث هو إظهار مختلف الوسائل المتعلق بالإنفاق الحكومي من خلال التطرق إلى أسس ومفاهيم عامة حول الإنفاق الحكومي.

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق الحكومي وتقسيماته

تعتبر النفقات الحكومية أداة مهمة وأساسية في إطار المالية العامة والسياسة المالية للدولة من أجل تحقيق أهدافها، وهي تتعدد في تقسيماتها باختلاف أوجه استعمالها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية.

أولا:مفهوم النفقات الحكومية: لدينا مجموعة من التعاريف نذكر منها:

التعريف الأول: هي مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة[1].

التعريف الثاني: تعرف بأنها مبلغ من النقود تنفقه الدولة لغرض تحقيق نفع العام[2].

التعريف الثالث: ويعرف الإنفاق الحكومي أنه مبلغا من المال يغلب عليها الطابع النقدي يقوموا بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام يتعلق بأهداف الدولة العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[3].

التعريف الرابع: وهو أيضا عبارة عن المبالغ التي تصرفها الدولة لتقديم الخدمات للمواطنين أو لشراء السلع لكي تتمكن من تقديم خدماتها أو مساعدة فئة من فئات المجتمع أو لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة[4].

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن الإنفاق الحكومي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة .

1: عبد الغفور إبراهيم احمد، **مبادئ الاقتصادية والمالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009 ، ص230 .

2: سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار الدجلة للنشر والتوزيع ،الأردن ،2011 ،ص76 .

3: مُحَّد خير العكام، **المالية العامة 1** ، من المنشورات الجامعة الافتراضية السورية ،الجمهورية العربية السورية، 2018 ، ص33.

4: مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد 16 ،العدد 11، 2014 ، ص192.

ثانيا:خصائص الإنفاق الحكومي: وتتمثل فيما يلي:

1- **الإنفاق الحكومي مبلغ من المال يغلب عليه طابع نقدي:** تحصل الدولة على ما يلزمها من سلع أو خدمات مقابل نقود تدفعها إلى من يحوز هذه السلع أو يقدم الخدمات، فهي تحصل على خدمات الموظفين مقابل مبلغ نقدي يتمثل في الأجور والمرتبات، كما تشتري المواد والمهمات التي تحتاجها بنقود[1].

2- **الإنفاق الحكومي يصدر من الذمة المالية للدولة أو أي شخص معنوي عام:** العنصر الثاني من الأركان المحددة الإنفاق الحكومي هو صدورها من الذمة المالية للدولة أي شخص معنوي (يخضع للقانون العام)، سواء كان هيئات عامة قومية أو محلية أو مؤسسات عامة وعلى هذا فإنه لا يعد الإنفاق الحكومي صرفها الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات الخاصة (الخاضعة للقانون الخاص) حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق منفعة عامة، كأن يقوم شخص أو مؤسسة خاصة بتقديم خدمة ذات منفعة عامة، مثل توفير الكهرباء والماء الصالح للشرب أو شق طرقات مثل المؤسسات الخيرية، فبالرغم من كون الهدف هو تحقيق نفع عام ألا أن الإنفاق صدر من شخص خاص والأموال خرجت من الذمة المالية لشخص خاص، وبالتالي لا يعد إنفاقا عاما[2].

3- **هدف الإنفاق الحكومي تحقيق النفع عام:** من المعروف أن الإنفاق الحكومي يهدف أساسا إلى إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام ،وبهذا المعنى لا يعد الإنفاق الحكومي، تلك التي لا تشبع حاجة عامة، ولا تحقق نفعا عاما للأفراد، ويمكن تبرير ذلك في انه لما كان الأفراد متساوون في تحمل الأعباء العامة (الضرائب) فانه يتساوون في الانتفاع الإنفاق الحكومي للدولة في جميع الوجوه ،أي أن النفقة سداد الحاجة عامة وليست لمصلحة خاصة علما بأنه يصعب في كثير من الأحيان مراعاة الكفاءة الاقتصادية المثلى عند الأخذ بهذه القاعدة[3].

ثالثا: تقسيمات الإنفاق الحكومي:

تستوجب دراسة وتحليل الإنفاق الحكومي بالنسبة للمفكرين الاقتصاديين والمهتمين، إدارته من جانب الدولة أو أجهزتها المختلفة تقسيم هذا الهيكل للتعرف على أوجهه المختلفة، وقد تعددت هذه التقسيمات، بتعدد معايير التقسيم التي تستند إليها وفي هذا الإطار يمكن تحليل تقسيمات الإنفاق الحكومي مع الإشارة على معيار التقسيم

1: رمضان صديق ، **الوجيز في المالية العامة والتشريع الضريبي**، مصر، بدون سنة النشر، ص 71.

2: بن عزة محمد ،**ترشيد سياسة الإنفاق العام وإتباع منهج الإنظباط بالأهداف**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير المالية العامة ، 2010 – 2011 ، ص14 –ص15.

3: طاهر الجنابي، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 2018 ، ص11.

المستخدم كما تتمتع كل دولة بتقسيمها الخاص بها بما يناسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا ما يعرف بتقسيم الوضعي للنفقات.

1- تقسيم الإنفاق الحكومي حسب الوظائف الأساسية التي تقوم بها الدولة:

وفقا لهذا التقسيم يمكن تمييز بين ثلاثة أنواع مختلفة الإنفاق الحكومي تبعا للوظائف الأساسية للدولة وهي: الوظيفة الإدارية، الوظيفة الاجتماعية، والوظيفة الاقتصادية

- **النفقات الإدارية:** وهي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وهي تشمل على النفقات الإدارة العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي وأهم البنود هذا النوع من النفقات هي نفقات الدفاع الوطني؛
- **النفقات الاجتماعية:** وهي التي تنصرف إلى تحقيق آثار اجتماعية معينة بين الأفراد وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والرعاية الصحية للأفراد بالإضافة إلى تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الفئات التي توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المساندة (تقديم المساعدات والإعانات لذوي الدخل المحدود ،والعاطلين عن العمل ....الخ) وأهم بنود هذه النفقات تلك المتعلقة بمرافق التعليم، الصحة والثقافة والإسكان[1]؛
- **النفقات الاقتصادية** :وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات عامة تحقيقا لأهداف اقتصادية كالاستثمارات الهادفة إلى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية كالنقل والمواصلات ، والمحطات توليد القوى الكهربائية، والري والصرف، إلى جانب تقديم الإعانات الاقتصادية للمشروعات العامة والخاصة[2].

2- التقسيم حسب طبيعة النفقة: حيث تقسم النفقات إلى[3]:

- **النفقات الحقيقية:** والتي تتحقق كمقابل لحصول الدولة على السلع أو الخدمات التي تؤدي الدولة من خلالها القيام بنشاطاتها المتصلة بأداء دورها في المجتمع والاقتصاد،والتي تتمثل بلا نفاق على دفع الأجور والرواتب مقابل خدمات العمل الذي تحصل عليه الدولة، ودفع أثمان مستلزمات الإنتاج، ودفع أثمان متطلبات إقامة الاستثمارات،وهذه النفقات الحقيقية يمكن أن تتصل بنفقات العامة على أداء الدولة للخدمات العامة؛

1: سعيد علي العبيدي ، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار الدجلة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 ، ص 62.

2: سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة** ، الدار الجامعية ، مصر ،2008، ص247.

3: فليح خلف ، **مدخل إلى المالية العامة** ، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن ،2017، ص128.

- **نفقات تحويلية:** والتي تتمثل بالنفقات التي لا يقابلها حصول الدولة على سلع وخدمات، كالإعانات مثلا التي تمنح للإفراد والتي يتم تمويلها من الإيرادات الضريبية حيث أنها تمثل تحويلا للموارد من جهات معينة في المجتمع عن طريق اقتطاع جزء من موارد ودخول فئاته القادرة عن طريق الضرائب ،إلي الجهات الأخرى في المجتمع، والتي تمثلها الفئات غير القادرة، والأقل قدرة عن طريق استخدامها بإنفاقها لصالحها بشكل إعانات أو خدمات وبالشكل الذي يؤدي إلي زيادة دخولها الناجمة عن مثل هذه النفقات التحويلية.

3- التقسيم من حيث دورية النفقة: حيث تنقسم إلى[1]:

- **النفقات العادية** : فهي تلك النفقات التي تظهر بصفة دورية محددة أي هي تلك النفقات التي تتكرر في موازنة الدولة كل عام لأنها تستخدم لإشباع حاجة دائمة للدولة؛
- **النفقات الغير العادية** : فهي ذات طبيعة استثنائية ،بمعنى إنها تنشا لمواجهة حالة طارئة كالحرب والكوارث الطبيعية وعليه فهي لا تتكرر سنويا.

4- النفقات من حيث الأغراض التي ترمي إليها: ونجد مصروفات عامة، مصروفات الدفاع العام ومصروفات تحسين حال الشعب وزيادة رفاهيته[2]:

- **مصروفات عامة:** وتشمل مخصصات رئاسة الدولة وما ينفق على الهيئات النيابية ورئاسة مجلس الوزراء ثم نفقات الوزارة التي تقوم على الإدارة المالية أي التي تقوم على بجباية الإيرادات وتوزيع المصروفات؛
- **مصروفات الدفاع العام** : وتشمل نفقات الدفاع ضد الاعتداء الخارجي ونفقات هيئات التمثيل السياسي والقنصلي (الوزارة الخارجية) كما تشمل الإنفاق حتى حفظ الأمن الداخلي بتنظيم قوات الشرطة؛
- **مصروفات تحسين حال الشعب وزيادة رفاهيته:** وشمل نفقات تحسين الصحة العامة ونفقات تحسين الحالة الاقتصادية (وزارة التخطيط ،وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ....الخ)ونفقات تحسين الحالة العلمية ونشر الوعي القومي (وزارة التربية والتعليم ،وزارة التعليم العالي ....الخ)ونفقات تحسين الحالة الاجتماعية (وزارة الشؤون الاجتماعية ، وزارة العمل ، وزارة الشباب ..الخ).

ولهذه التقسيمات أهمية بالغة تعود إلى كونها تخدم أغراض متعددة من أبرزها[3]:

1: عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص55.

2: سعيد عبد العزيز عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص249.

3: عيدة أسماء، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، الجزائر ، 2015- 2016 ،ص34.

- **تسهيل صياغة وإعداد البرامج** : تمثل النفقات الحكومية جزء من ميزانية الدولة بحيث تدخل ضمن حساباتها وهي ترتبط ببرامج محددة تقودها الأجهزة والوحدات العامة، بحيث يضمن ترتيب الحسابات من خلال تقسيم الإنفاق الحكومي تسهيل عملية صياغة وإعداد وتنفيذ هذه البرامج؛
- **تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية:** تحتاج الدولة في تنفيذ الخطة المالية إلي تقسيم الإنفاق الحكومي ضمن الميزانية حتى يتسنى للجهات المسؤولة تقيم وقياس كفاءة تنفيذ كل برنامج ولخدمة إغراض المحاسبة والمراجعة والمراقبة والاعتماد يجب الأخذ بعين الاعتبار؛
- **تسهيل دراسة الآثار المختلفة ومعرفة تطورها:** حيث أن تقسيم الإنفاق الحكومي يسهل التعرف على تكلفة كل نشاط وتطورات تلك التكلفة وأهميتها النسبية بالمقارنة بالأنشطة الأخرى؛
- تمكين رأي العام من إجراء رقابة فعالة على الجانب المالي لنشاط الدولة.

وسنوضح من خلال الشكل التالي تقسيمات الإنفاق الحكومي:

الشكل رقم (01): تقسيمات الإنفاق الحكومي

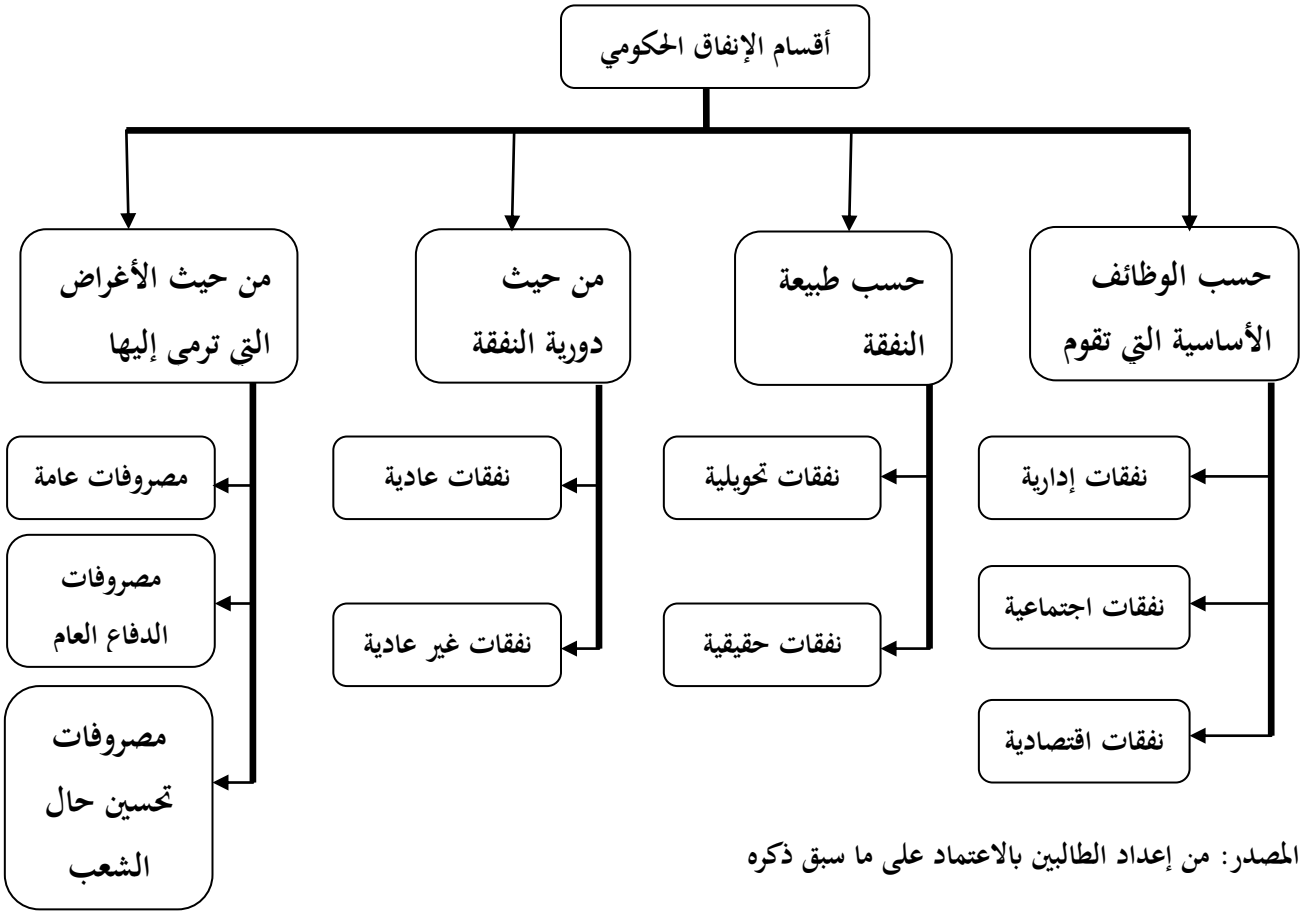

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق ذكره

المطلب الثاني: التطور الفكري للإنفاق الحكومي

إن النشاط المالي للدولة يرتبط أساسا بدورها، فاتساع دورها يتطلب توسعا في نفقاتها المالية، ومن المعروف أن الدولة تلعب دورا هاما في خدمة المجتمع وفي عمل الاقتصاد وتطوره.

أولا: النفقات في ظل الدولة الكلاسيكية:

يعتبر موضوع تدخل الدولة في الاقتصاد من الأكثر المواضيع المثيرة للجدل بين الاقتصاديين منذ القدم، خاصة وان التاريخ الاقتصادي يشهد على أن المجتمعات منذ القدم كانت تقوم على أساس حرية الأفراد والملكية الخاصة التي كان يقوم عليها أي نشاط اقتصادي واقتصار دور الدولة فقط على توفير الجو المناسب لنشاط الأفراد بتوفير الأمن وحماية الممتلكات ،وهذا ما زاد تطوره مع تزايد التقلبات الاقتصادية وبروز ظواهر اقتصادية جديدة.

إذ لم يشهد الفكر الاقتصادي تقلبات حادة كتلك التي شهدها دور الدولة في النشاط الاقتصادي فانطلاقا من الفكر التجاري كان هناك من الاعتراف بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد انطلاقا من مبدأ أن قوة الدولة تكمن في ثرواتها من الذهب والمعادن النفيسة الأخرى والذي يقوم على أساس تعظيم الصادرات والحد من الواردات، لهذا رأى التجاريون بأنه لا مانع من تدخل الدولة قصد رفع رصيدها من الذهب والمعادن الثمينة وذلك بإشرافها على إنتاج بعض السلع المعدة للتصدير وتهيئة الظروف المناسبة التي من شانها تشجيع الصادرات وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري[1].

ثانيا:الإنفاق الحكومي في ظل دولة متدخلة:

فهي تؤمن بضرورة استعمال السياسات الضرورية من اجل الوصول إلي التشغيل الكامل والاستقرار والتوازن الاقتصاديين ومنه يزداد التخصيص المالي للنفقات الحكومية، فتنوعت النفقات الحكومية وأصبحت لا تقتصر على نفقات الدفاع الخارجي والأمن والعدالة ،بل تعدت إلى النفقات ذات الطابع الاجتماعي بمختلف أنواعها كالتأمين ضد البطالة والإعانات بمختلف أنواعها، ومن جهة أخرى ظهرت الكثير من النفقات ذات الطابع الاقتصادي نتيجة الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها الدولة سواء في القطاع الزراعي آو الصناعي أوفي جانب الخدمات، كل هذه التغيرات أدت إلي ارتفاع الإنفاق العام[2].

1: كريم بودخدع ، **اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية ،2009-2010، ص ص 13 ،14.

2: لحسن دردوري ولقليطي الأخضر، **أساسيات المالية العامة**، دار حميترا للنشر والتوزيع ،دون بلد النشر، 2018،ص81.

ثالثا:الإنفاق الحكومي في ظل الدولة المنتجة:

في العقد الثاني والعشرين وبعد قيام دورة روسيا عام 1917م، برزت أفكار ومبادئ الاشتراكية، ووجدت تطبيقا لها في إطار الدولة الاشتراكية التي تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، فأصبحت الدولة تملك جزءا من وسائل الإنتاج، مما جعلها منتجة،وتقوم بجزء كبير من الإنتاج الوطني، وانعكس هذا التغيير في دور الدولة على المالية العامة بشكل عام والنفقات بشكل خاص ،فاتسع نطاقها بشكل كبير ليغطي مجالات اقتصادية واجتماعية، لم تكن معروفة من قبل ، في ظل الأنماط السابقة لدور الدولة[1].

رابعا: الإنفاق الحكومي في ظل الدور الجديد للدولة في ظل العولمة

أفرزت العولمة وضعا جديدا في العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل تراجعت فيه السيادة القومية للدول ،انتقال مركز القرار الاقتصادي إلي مركز فوق قومية زيادة الاندماج بين المؤسسات الكبرى ....الخ من المظاهر وأدى مثل هذا الوضع إلي تحول في وظائف الدولة بالاستغناء عن بعض الوظائف وظهور وظائف جديدة أبرزها[2]:

1- **محاربة الفقر والتخفيف من حدته:** بضمان أدنى من المعيشة للأفراد ، وهذا من خلال الاهتمام بتأسيس شبكات الحماية الاجتماعية والعمل على زيادة معدلات النمو بتحفيز الاستثمار ورفع المعدلات الإنتاجية؛

2- **محاربة الفساد الاقتصادي** : باعتباره اليوم أهم عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر ويعمل على التقليل من درجة الاستفادة منه ويساعد في تفشي ظاهرة غسيل الأموال والاقتصاد الخفي، ولا يمكن أن يتم ذلك الأمن خلال زيادة ديمقراطية الحياة السياسية وإقامة مؤسسات رقابية ذات مصداقية ترصد قضايا الرشوة والفساد؛

3- **الاهتمام بتوفير الأموال الأزمة للتكفل بالبحث العلمي الأساسي:** لما يمكن أن ينتج عنه من نتائج قابلة للتطبيق ،خاصة وان هذا النوع من البحث لا يغري الخواص لعدم مردود يته والعمل على إقامة المؤسسات الكفيلة بانجاز ودعم البحوث التطبيقية باعتبارها وسيلة من وسائل البحث عن رفع تنافسية المنتجات والمؤسسات؛

4- **حماية البيئة** : باعتبار البيئة قد أصبحت اليوم عنصرا من عناصر الاستغلال العقلاني للموارد ومتغيرا أساسيا من متغيرات التنمية المستدامة نظرا لما يحدثه التلوث من انعكاسات سلبية على المناخ من جهة ،ولكون الكثير من

1: مقراني حميد، **أثر لإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر**، ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، الجزائر ،2014-2015، ص14.

2: كلثوم صافي، **اثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على الاتجاهات الواردات اقتصاد دولي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصد دولي، الجزائر ، 2014-2015 ،ص ص ،8 ،9.

الموارد الطبيعية غير متجددة مما يحتم استغلالها وفق قواعد تحافظ على البقاء ولا تؤدي إلى الاختلال أو كبح النمو من جهة أخرى.

المطلب الثالث: قواعد و أسس الإنفاق الحكومي

يخضع الإنفاق الحكومي إلى العديد من المعايير التي ينبغي مراعاتها عند القيام به، والتي تمثل قواعد وأسس يستند إليها في الإنفاق العام حتى يكون الإنفاق أمثلا ويلبي الغرض منه.

أولا: قواعد الإنفاق الحكومي:

القواعد أي الضوابط التي يتم الاستناد عليها في تحديد النوع والحجم الأمثل للإنفاق الحكومي، ونميز بين ثلاث قواعد كالآتي:

1- **قاعدة المنفعة:** بين بعض الكتاب إن الحد الأمثل للإنفاق يتحقق حين تتعادل المنفعة الحديثة للنفقات الحكومية مع المنفعة الحدية لهذه النفقة إذا ما بقيت في يد وأنفقت كدخول ،ويتحقق المستوي الأمثل للمجتمع من مجموع المستويات الفردية .وهذا المبدأ يسمح بتحديد حجم الإنفاق الحكومي وذلك بالتوسع في الإنفاق إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه الأضرار الحديثة المترتبة على الضرائب المنافع الحديثة المترتبة على الخدمة،كما يبرر هذا المبدأ فرض ضرائب بنسبة أعلى على الأفراد الذين يعود عليهم نفع أكثر من مشروع معين من مشروعات الدولة[1]؛

2- **قاعدة الاقتصاد والتدبير:** تعني هذه القاعدة أن تتجنب الدولة والسلطات العامة الإسراف والتبذير في الإنفاق فيما لا مبرر ولا نفع له ،وكذلك الابتعاد عن الشح والإسراف ،فيما إذا كانت هناك الضرورة والمنفعة والدواعي الجدية المبررة للإنفاق .أي الاقتصاد في الإنفاق وحسن التدبير[2]؛

1: محمود بيداري ، **العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد بنكي ، الجزائر، 2013-2014 ، ص14.

2: مُحَّد صديق ، **النفقات العامة في الجزائر في ظل إصلاحات الإقتصادية** ، مذكرة لنيل رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص التحليل الاقتصادي، الجزائر ،2008-2009 ،ص17.

3- **قاعدة الترخيص:** وتعني هذه القاعدة إلا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة ،أو أن يحصل الارتباط بصرفه إلا إذا سبق ذلك موافقة الجهة المختصة بالتشريع ،ضمن ضمن حدود اختصاصها ألزماني والمكاني ،وبخاصة أن النفقات الحكومية هي مبالغ ضخمة مخصصة لإشباع الحاجات العامة ،وتحقيق المنفعة العامة[1].

4- **قاعدة المرونة:** وهي أن يتم استخدام النفقات الحكومية في الأوجه المحددة لها، وما يمكن أن يتاح فعلا من إرادات لتغطية مثل هذه النفقات، وكذلك الأخذ في الاعتبار التغيرات التي تحصل خلال عملية الإنفاق.

5- **قاعدة العدالة:** في النفقات الحكومية سواء ما يتعلق بتحديد العدالة في توزيع عبء من يتحملها، وكذلك تحقيق العدالة في توزيع الخدمات والمنافع العامة، بحيث لا تتجه إلى إفادة فئات اجتماعية دون غيرها[2].

ثانيا: أسس الإنفاق الحكومي:

وهي مجموعة الأسس التي على الدولة أن تأخذها بعين الاعتبار عند الإنفاق وهي تضاف إلى تلك الضوابط والقواعد المذكورة سابقا، والتي تتمثل في:

1- **قدرة الدولة في الحصول على إيرادات والمقدرة المالية للدولة:** من الطبيعي أن يتحدد حجم النفقات الحكومية بقدرة الدولة في الحصول على الإيرادات (العادية والغير العادية).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدولة تكون شانها شان أفراد القانون الخاص من حيث تحديد إنفاقها بمقدرتها المالية ،ولكن من المفيد أن نشير إلي أن الدولة تتمتع بقدر كبير من المرونة في الإنفاق نظرا لما لها من سلطة السيادة في فرض مختلف الضرائب والرسوم، والاقتراض من السوقين المالية والنقدية، علاوة على إمكانية لجوئها إلى الإصدار النقدي في هذا المجال.

فتتوقف المقدرة المالية القومية للدولة على عدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية لعل أهمها:

- مستوى الدخل القومي وكيفية توزيعه بين الفئات الاجتماعية المختلفة؛
- ضرورة المحافظة على المقدرة الإنتاجية واعتبارات تنميتها؛
- مدى اتساع النشاط الخاص بالمقياس مع القطاع العام وطبيعة النظام الاقتصادي للدولة؛
- اعتبارات المحافظة على قيمة النقود[3].

1: خباية عبد الله ، **أساسيات في الاقتصاد المالية العامة** ،مؤسسة شباب الجامعة ، الجزائر ،2009 ، ص45.

2: مُحَّد صديق، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

3: محمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار النشر والتوزيع، الأردن ،2000، ص52.

2- **مستوي النشاط الاقتصادي:** حيث تؤثر الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد بدورها في حجم وحدود النفاق الحكومي ففي أوقات الكساد مثلا، ووفقا للنظرية الكينزية ،يزداد الإنفاق الحكومي لأجل إحداث زيادة في الطلب الكلي والوصول إلى العمالة الكاملة على أساس طاقة الجهاز الإنتاجي ،ويحدث العكس في أوقات الرخاء لتجنب الارتفاع التضخمي وتدهور قيمة النقود[1].

3- **الفلسفة الاقتصادية للنظام السياسي:** إن الفلسفة الاقتصادية للمجتمع والدولة هي التي تحدد النظام الاقتصادي السائد ونمط إدارة الدولة والاقتصاد، ورغم تعدد الفلسفة الاقتصادية لدور الدولة في النشاط الاقتصادي فإنها لا تخرج عن نطاق الأشكال الرئيسية للدولة (الدولة الحارسة، الدولة المتدخلة، الدولة المنتجة والدولة في ظل عصر العولمة).

فدور الدولة في الاقتصاد يعتبر محددا كبيرا لحجم النفقات الحكومية ،إذا انه في ظل الدولة الحارسة لم يكن للنفقات الحكومية أهمية كبيرة ،فكانت تقتصر فقط على نفقات الأمن ،العدالة وبعض المنشات لأنه آنذاك لم يكن ينظر إلي النفقة الحكومية إلا أنها استهلاك للدخل القومي لا اثر له على النشاط الاقتصادي.

أما في ظل الدولة المتدخلة ونظرا لبروز الفكر الاقتصادي الكينزي الذي يدعم من دور الدولة في الاقتصاد ويبرز من أهمية أثارها على الدخل القومي الاقتصادي ،فقد زاد التوجه نحو إتباع سياسات اتفاقية زادت من توسع حجم النفقات الحكومية.

وفي نفس التحليل ينطبق على حال الدولة المنتجة ولو حجم النفقات الحكومية فيها كان اكبر باعتبار أن الدولة أصبحت العنصر الرئيسي في عملية الإنتاج والتوزيع وهذا ما زاد في حجم النفقات الحكومية لاستيعاب النشاط المتصاعد في الدول المنتجة.

في حين انه وفي ظل الدولة الحديثة وازدياد وظائفها لتمتد إلى المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي ،تدعيم تخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخل ،فقد أدى ذالك إلى تطور حجم النفقات الحكومية بشكل جعلها من متطلبات أي سياسة اقتصادية[2].

1: كلثوم صافي ،**مرجع سبق ذكره** ، ص ص ،12 ،13.

2: يودخدخ كريم ، **مرجع سبق ذكره** ،ص ص ،48 ،49.

المبحث الثاني:آلية تأثير الإنفاق الحكومي على أهم المتغيرات الكلية

سنتطرق في هذا المبحث إلى مصادر الإنفاق الحكومي وأشكاله بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي باعتباره أحد مكونات الطلب الكي، وإلى أثره في المتغيرات الاقتصادية في إطار السياسة المالية،

المطلب الأول :مصادر وأشكال الإنفاق الحكومي

تعددت أشكال الإنفاق الحكومي ما أدى إلى تنوع مصادره :

أولا: مصادر الإنفاق الحكومي.

لا يمكننا أن نعتبر المبالغ النقدية التي تنفق لأداء خدمة معينة من باب النفقة الحكومية إلا إذا صدرت من شخص عام، ويقصد بالأشخاص العامة، الدولة وأقسامها السياسية وجماعاتها السياسية وجمعتاها المحلية بما في ذالك الهيئات والمؤسسات العمومية ذات الشخصية المعنوية ، والولايات المتحدة في الدول الاتحادية، أو قد تكون أشخاص عامة محلية كمجلس المحافظات والمدن والقرى في الدول الموحدة[1].

ثانيا: أشكال الإنفاق الحكومي .

توجد للنفقات الحكومية صور متعددة ، يمكن تحديدها بما يأتي:

1- المرتبات والمرتبات التقاعدية(المعاشات الحكومية): إن الأجور والمرتبات تعرف بأنها المبالغ النقدية التي تقدمها الدولة للإفراد العاملين في أجهزتها المختلفة للخدمات التي يقدمها هؤلاء لها،أو الذين عملوا لديها فترة من الزمن ثم وصلوا سنا من العمر يجعل استمرارهم في العمل متعذرا ،فأحالتهم الدولة إلى التقاعد.

كما أن من أهم واجبات الدولة في العصر الحديث هو ضرورة توفير العمل للموظفين وإتاحة فرصة لحصولهم على أجور عادلة مقابل هذا العمل ،تمثل مرتبات الموظفين الفئة الاجتماعية الأكبر حجما من العاملين في قطاعات الدولة ،وتقدم الدولة لها أجورا ومرتبات مقابل الخدمات التي تقدمها لها ،وعلى الدولة تراعي أسسا معينة عند تحديد[2].

هذه الأجور يمكن إيضاحها بما يأتي[3]:

1: خميرة بشير، **دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتاريخ المحلي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة ماستر أكادمي، جامعة قصدي مرباح ، الجزائر، 2015 -2016، ص 4.

2: محمد حلمي مراد، **مالية الدولة** ، بدون ذكر دار النشر ، مصر ، 2014، ص89.

3: محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 69.

- مراعاة طبيعة العمل عند تحديد المرتب مع الأخذ المؤهل العلمي والفني للموظف بنظر الاعتبار ذلك لان طبيعة الأعمال التي يقدمها الموظفون مختلفة، إذ أن العمل اليدوي يختلف عن العمل الفني الماهر والفكري واستخدام التكنولوجية الحديثة.
- إذا حددت الدولة المرتبات والأجور بصورة مناسبة فإنها تضمن عدم منافسة المشروعات الخاصة في الحصول على خدمات الموظفين الذين تتوفر لديهم خبرة واسعة في عمل معين
- تقوم الدولة في تحديد مرتبات وأجور هذه الفئة الاجتماعية في ضوء تكاليف المعيشة ، ذلك لان الموظف الذي يحصل على أجور غير كافية لسد نفقات العيش المناسب قد يدفعه الأمر إلى البحث عن مصادر غير مشروعة كالرشوة أو السرقة من الأموال العامة وعندئذ يصاب الجهاز الإداري بالفساد.

2- **شراء السلع والخدمات:** تمثل قيم الأدوات والمعدات والآلات التي تقوم الدولة بشرائها وتخصيصها لإشباع حاجات عامة[1].

3- **المساعدات الإعانات:** تقوم الدولة في العصر الحاضر بتقديم المساعدات والإعانات المتعددة لبعض الأفراد والهيئات الخاصة والعامة على السواء،وتدفع الدول هذه الإعانات

دون أن تحصل في مقابلها على أموال أو خدمات تستعين بها في أداء وظائفها ودون أن يلتزم المستفيدون منها بردها[2]؛

4- **تسديد أقساط القروض وفوائدها:** تحتاج الدولة أحيانا من اجل تسيير مرافقها إلي تمويل خارج إرادتها كالإقراض من الداخل أو من الخارج،وان هذه القروض يجب أن تسدد مع فوائدها ،ولذلك تخصص الدولة جزء من موازنتها لتسديد هذه القروض[3].

1: خميرة بشير، **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

2: مُحَّد حلمي مراد، **مرجع سبق ذكره**، ص90.

3: عائشة بن ناصر، **المالية على النفقات العمومية ، دراسة حالة المراقبة المالية لولاية بسكرة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير ، الجزائر ، 2012 ،2013، ص37.

المطلب الثاني :الإنفاق الحكومي كأحد مكونات للطلب الكلي ومضاعفه

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى الإنفاق الحكومي باعتباره أحد مكونات الطلب الكلي وإلى آثاره، وكذا مضاعف الإنفاق الحكومي.

أولا:الطلب الكلي

يقصد بالطلب الكلي إجمالي السلع والخدمات المختلفة التي ترغب القطاعات الأربعة في الإنفاق والحصول عليها ويتكون الطلب الكلي من عناصر الإنفاق الكلي ويمكن احتسابه كما يلي[1]:

$$AD=C+I+G+X-M$$

C:هي الطلب القطاع العائلي أي الإنفاق الاستهلاكي الخاص

I :هي الطلب القطاع الأعمال أي الإنفاق الاستثماري الخاص

G :هي الطلب القطاع الحكومي أي الأنفاق الحكومي العام.

X-M :صافي الطلب الخارجي على السلع والخدمات[2].

لهذا يمكن أن نستنتج أن الطلب الكلي (AD) دالة في مستوى الأسعار (P) وأن هذه الدالة متناقصة، وإذا رسمنا منحنى دالة الطلب الكلي فإنه يكون كما في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): منحنى الطلب الكلي:

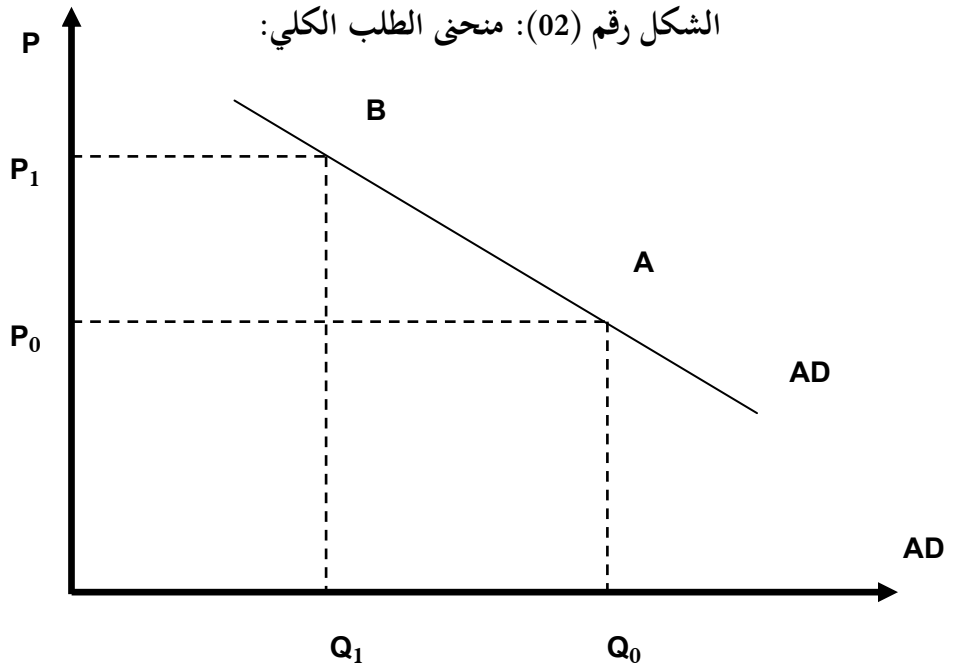

المصدر: أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار العملية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص201– 202.

1:وديع طوروس، **الاقتصاد الكلي** ، المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع ، لبنان ، 2010، ص128.

2: حسام علي داود ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط1 ، الأردن ،2010،ص244.

إذ مثلنا تغيرات (AD) على المحور الأفقي وتغيرات (P) على المحور العمودي (الرأسي)، إذا كان مستوى الأسعار هو (P_1) فإن كمية الطلب الكلي تكون (Q_1) كما في النقطة (B)، وإذا ارتفع مستوى الأسعار إلى القيمة (P_0) فإن كمية الطب الكلي تنخفض لإلى (Q_0) كما في النقطة (A).

وينقسم الطلب الكلي حسب طبيعة الأعوان الاقتصاديين إلى أربعة (04) أقسام:

1- **الإنفاق الحكومي**:يعبر عن جميع المشتريات الحكومية والخدمات التي تقدمها الدولة في الاقتصاد المحلي .وقد أعطي **كينز** أهمية كبيرة للقطاع الحكومي كأحد مكونات الطلب الكلي في تنشيط الاقتصاد[1].

2- **الاستهلاك**: يعتبر الاستهلاك احد مكونات الطلب الكلي، إذ أن النسبة الأكبر من دخول الأفراد توجه إلي الاستهلاك ،وتعتبر ثقة المستهلكين عاملا مهما في تطور النشاط الاقتصادي، إذ أن المنتجين يبنون توقعاتهم حول الطلب الكلي والتي من خلالها يقدرون حجم الناتج على أساس مؤشر ثقة المستهلكين الذي يبين إلي حد كبير مدى فعالية سياسة الأنفاق العام؛

3- **الاستثمار**: يعتبر الاستثمار ضرورة حيوية لأي اقتصاد ،لأنه يعتبر ضمانا لتواصل النشاط الاقتصادي ولهذا وجب المحافظة على مستوى معين من الادخار الإجمالي يضمن استقرار معدلات الاستثمار في الاقتصاد المحلي وعادة فان أي انخفاض في الاستهلاك يقابله زيادة في الادخار ومن ثم ارتفاع الاستثمار ،ويعتبر انخفاض في معدلات الاستثمار[2].

في الاقتصاد النحلي احد مسببات الانكماش الاقتصادي ،لان ذلك يعني تقلص الطاقة الإنتاجية وقدرة الاقتصاد على مواصلة عملية النمو الاقتصادي ،فان الطلب الاستثماري يعتبر حافزا مباشرا للطلب الكلي والعرض الكلي؛

4- **القطاع الخارجي**: إن وضعية المعاملات مع القطاع الخارجي سواء كانت صادرات أو واردات تتأثر أساسا بالوضعية الاقتصادية للبلد المعني ،إذ أن زيادة طلب القطاع الخارجي على المنتجات المحلية مرتبطة أساسا بطبيعة بعض المؤشرات النقدية كمعدل التضخم و سعر الصرف؛

1: **المرجع نفسه** ،ص 212.

2: حمدي عبد العظيم ، **السياسات المالية والنقدية**، دراسة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي ، الدار الجامعية، مصر ،2007، ص 212.

ثانيا: مضاعف الإنفاق الحكومي

تحضي نظرية المضاعف بعناية خاصة في الفكر الاقتصادي ،حيث أنها تسمح بدراسة اثر الإنفاق على الدخل بصورة كمية عن طريق تتبع ما يترتب على ذالك الإنفاق الأولي من إنفاقات مولدة متتالية.

وكان أول من أشار إلى فكرة المضاعف الاقتصادي "كاهن" عند اهتمامه ببحث العلاقة بين حجم التشغيل وحجم الاستثمار ،بينما تهتم نظرية المضاعف عند **كينز** بدراسة العلاقة بين تغيير الاستثمار ومستوى الدخل المولد[1].

ويعرف المضاعف بان :نسبة التغيير في الدخل إلى حجم التغيير المبدئي أو الأصلي في نوع الإنفاق ،استثماريا كان أو حكوميا ،الذي نتجت عنه تلك الزيادة[2]. وسنوضحه من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (03):التمثيل البياني لمضاعف الإنفاق الحكومي

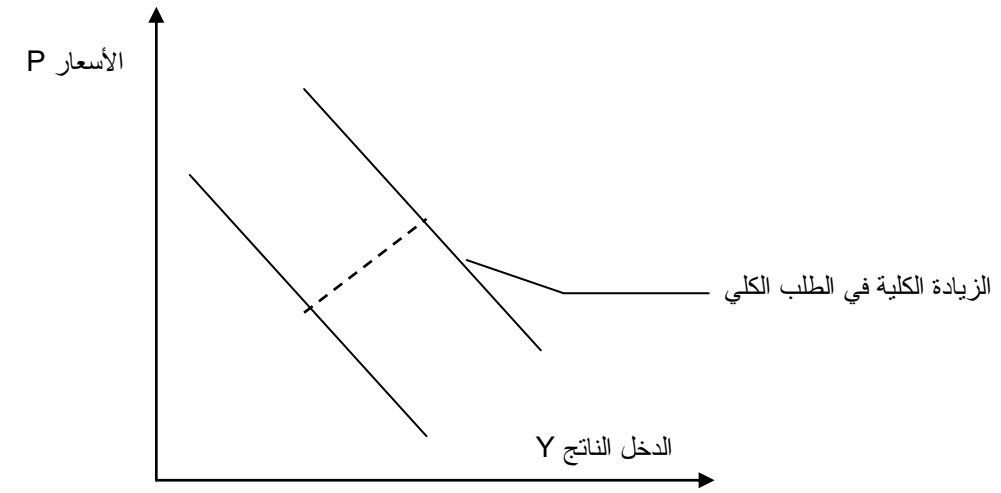

المصدر: كلثوم صافي، اثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على الاتجاهات الواردات اقتصاد دولي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصد دولي، الجزائر ، 2014– ص23

وتعطى علاقة المضاعف الكينزي بالصيغة التالية:

حيث أن:

ΔG: التغير في الإنفاق الحكومي؛

Δy: التغير في الدخل؛

1. محمود فرحي، **مرجع سبق ذكره**، ص95.

2:حسام داوود ومصطفى سليمان **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ،عمان ،الأردن، 2006، ص 203.

b-: الميل الحدي للاستهلاك.

وحسب كينز فإن الميل الحدي للاستهلاك هو الذي يؤثر بشكل كبير على حجم المضاعف، فهو يمثل نسبة الزيادة في الاستهلاك نتيجة الزيادة في الدخل، أي كلما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك كلما زادت قيمة المضاعف، وبطبيعة الحال فغن الميل الحدي للاستهلاك ليس ثابتا بل يختلف من قطاع لآخر ومن فئة لأخرى، فمثلا بالنسبة لأصحاب المرتبات والإعانات والأجور (ذوي الدخل المحدود) فالميل الحدي للاستهلاك لديهم مرتفع وبالتالي يرتفع أثر المضاعف مع زيادة النفقات العامة الموجهة لهؤلاء.

إضافة غلى أن الأثر الذي يحدثه المضاعف مرتبط بمدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي وهذا يرتبط بدوره بدرجة النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: فعالية السياسة المالية من خلال الإنفاق الحكومي.

لقد عرفت السياسة المالية تغيرا كبيرا، وأخذت اتجاه جديدا، حيث بظهور فكرة المالية العامة الوظيفية، تجاوزت السياسة المالية مفهومها الضيق، بعدما كان دورها محايدا للنشاط الاقتصادي فقد أصبحت أكثر الأدوات أهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتشغيل الكامل وضرورة استخدام السياسة المالية بهدف التأثير على الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أولا:مفهوم السياسة المالية:

تمثل السياسة المالية مجموعة القرارات والسلوكات التي تسطرها الدولة فيما يخص الإنفاق والضرائب أو كليهما، والتي تشكل برامج العمل التي ستنفذها السلطة التنفيذية باستعمال مواردها المالية المتاحة، للتأثير على النشاط الاقتصادي ومعالجة اختلالاته من خلال الأدوات التالية: الضرائب، الإنفاق الحكومي، الدين العام والإعانات الاقتصادية والاجتماعية[1].

ويمكن تعريف السياسة المالية بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر فائدة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة، أي أن السياسة المالية هي الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويلية كما يظهر في الموازنة العامة للدولة[2].

وتهدف السياسة المالية إلى أهداف رئيسية هي:

1: عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، منشأة المعرف، مصر، بدون سنة نشر، ص 39

2: عدة أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

1- زيادة الدخول والتكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي أي استغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة؛

2- تحقيق التوظيف الكامل عن طريق إقامة مشاريع مختلفة من قبل المؤسسات العامة ولخاصة؛

3- تحقيق استقرار الأسعار؛

4- إعادة توزيع الدخول، أي العدالة الاقتصادية والاجتماعية في استغلال الموارد.

ثانيا:أثر الإنفاق الحكومي على أهم المتغيرات الكلية :

لقد ركز الفكر المالي الذي كان محصلة لأفكار كينز على الإنفاق الحكومي باعتباره أهم أدوات السياسة المالية وأكثرها فعالية، وسندرج فيما يلي أثر الإنفاق الحكومي عل مختلف المتغيرات[1]:

1- **أثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك:** يمكن للنفقات الحكومية أن تزيد الاستهلاك من السلع والخدمات التي تدعمها الحكومة، كما يمكن أن يزيد استهلاك المجتمع من جراء إعانات البطالة والمعاشات أو من خلال الإنفاق على مشاريع تستوعب عمالا يتقاضون أجورا يذهب جزء كبير منها إلى زيادة الاستهلاك.

كما أن مقدار التغير في الاستهلاك يعتمد على كيفية توزيع الدخل والثروة بين أبناء المجتمع، فالإنفاق الحكومي الذي يرفع مستوى دخل الفقراء سوف يزيد من مستوى الاستهلاك أكثر من الإنفاق الذي يستفيد منه أصحاب الدخول المرتفعة.

2- **أثر الإنفاق الحكومي على الإنتاج:** من خلال زيادة الإنفاق على الخدمات العامة كالتعليم والصحة التي تؤدي إلى زيادة كفاءة الفرد الإنتاجية، تقديم المعونة والدعم للمنتجين يؤدي إلى زيادة الإنتاج، الإنفاق على البنية التحتية يؤدي إلى تشجيع الاستثمار كتوفير مواصلات سهلة، كهرباء، مياه، اتصالات وأمن فيزيد الإنتاج. ويكون تأثير الإنفاق الحكومي على الإنتاج وفقا للعوامل التالية:

- **الحالة الاقتصادية السائدة:**إذ في حالة الكساد الاقتصادي أو الركود حيث تكون هناك مرونة عالية في جهاز الإنتاج أي يكون في الاقتصاد طاقات إنتاجية غير مستغلة، فإن الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي سوف تزيد من مستوى الطلب الكلي، وبالتالي تتولد ظروف مناسبة لدى السوق مما يرفع من مستوى الإنتاج. أما في الاقتصاديات المتخلفة فإنها تتميز بجمود في حركة الإنتاج وعدم الكفاءة في استغلال مواردها الاقتصادية المتاحة ونقص في التكوين الرأسمالي وضعف البنية الأساسية ووجود الكثير من القيود التي تمنع الاستجابة للتغيرات في الطلب الكلي الفعال؛

1: مقراني حميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

- **مصدر تمويل الإنفاق العام:** يتم تمويل الإنفاق الحكومي من موارد أفراد المجتمع عن طريق الضرائب أو الاقتطاعات المالية بصفة عامة، وهذه الموارد إما تكون معدة للاستهلاك أو للاستثمار، والحكومة عن طريق الاقتطاع الضريبي فإنها تحول جزءا من هذه الموارد إلى الاستعمال العام، فإذا اقتطعت الدولة من موارد الأفراد المعدة للاستهلاك ووجهتماه في مجال الاستهلاك فإنه لا يكون تأثير يذكر على الناتج القومي، أما إذا استخدمت الدولة تلك الموارد المقتطعة في مجال استثماري فإن هذا يوسع الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد. أما إذا اقتطعت الدولة من الأموال المعدة للاستثمار واستخدمتها في مجال الاستهلاك فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض مستوى الإنتاج لأنها تخفض من حجم الاستثمار المتاح للقطاع الخاص، أما إذا استعملتها في مجال الاستثمار فالأثر هنا يعتمد على مدى كفاءة استخدام تلك الموارد؛
- **كيفية استخدام الإنفاق:** فإن استخدام الإنفاق على المنتجات المحلية فإن أثر الإنفاق يكون أكبر عما إذ أنفق على الواردات، فالإنفاق على شراء سلع وخدمات محلية سوف يرفع مستوى الطلب الكلي ويزيد مستوى النشاط الاقتصادي القومي ويساعد في نمو الصناعات المحلية ومن ثم يزيد مستوى العمالة، كذلك فإن سياسة الإنفاق الحكومي تعمل على توجيه الموارد الاقتصادية بين النشاطات المختلفة وتؤدي إلى تخفيض الفوارق الإقليمية.

3- **أثر الإنفاق الحكومي على توزيع الدخل:** حيث أن النفقات على مشاريع وخدمات تستفيد منها طبقات ذوي الدخول المتدنية تعمل على تحقيق أهداف العدالة في توزيع الدخول، حيث تمول هذه النفقات من ضرائب ذوي الدخول المرتفعة.

4- **الإنفاق الحكومي ومستوى الادخار:** يرتبط الادخار طرديا بمستوى الدخل، والإنفاق الحكومي يؤثر على الادخار عن طريق تأثيره على مستوى الدخل، ومن ثم على الميل الحدي للادخار، ومدى تأثير الإنفاق الحكومي على مستوى الادخار يتوقف على كيفية توزيع الدخل والثروة بين أبناء المجتمع، وأثر الإنفاق الحكومي على الادخار يكون كبيرا إذا استفاد من الإنفاق الحكومي أصحاب الدخول المرتفعة لأن ميلهم الحدي للادخار مرتفع.

5- **الإنفاق الحكومي ومستوى الأسعار:** يؤثر الإنفاق الحكومي على مستويات الأسعار عن طريق تأثيره على قوى العرض والطلب للسلع والخدمات التي يتم تبادلها في الأسواق المحلية. كذلك من خلال الإجراءات التنظيمية التي تتخذها الدولة في هذا الخصوص كسياسة مالية أحيانا. فإذا كان أثر زيادة الإنفاق على زيادة عرض السلع والخدمات أكبر من الأثر على زيادة الطلب الكلي تكون النتيجة انخفاض مستوى الأسعار وذلك

لزيادة العرض أكثر من الطلب، والعكس. فالإنفاق الحكومي يؤثر على مستويات الأسعار إما يخفضها أو يرفعها... وهناك إمكانية لتثبيت المستوى العام لأسعار السلع والخدمات.

ثالثا: أثر الإنفاق الحكومي من خلال اتجاهات السياسة المالية:

ونميز بين اتجاهين الاتجاه التوسعي والاتجاه الانكماشي[1]:

1- **الاتجاه التوسعي (سياسة مالية توسعية)**: ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف، وتراجع في معدل نمو الإنتاج ويعزى ذلك إلى قصور الطلب الكلي، لذا يتطلب الأمر إتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة ورفع مستوى الطلب مما يترتب على ذلك زيادة في مستوى الإنتاج والدخل، وبالتالي ارتفاع في مستوى النمو في الدخل. ويتم ذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، تخفيض الضرائب أو المزج بين الأداتين. أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود بالميزانية، ويمول هذا العجز من خلال الاقتراض إما من الجمهور أو الجهاز المصرفي، أو البنك المركزي من خلال التوسع في الإصدار النقدي.

وسنوضح من خلال الشكل الموالي أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي:

1: كلثوم صافي، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.

الشكل رقم (04): أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي:

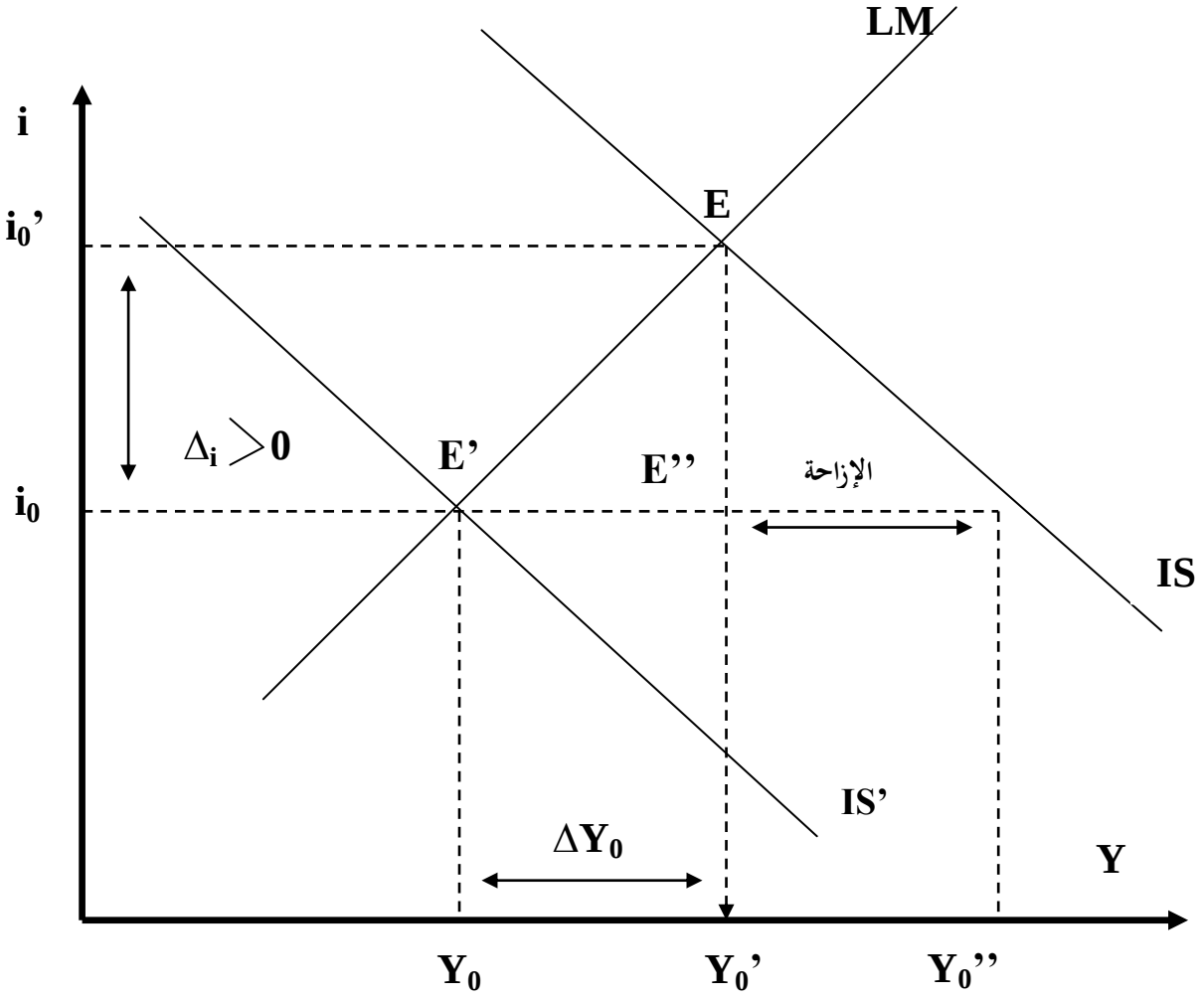

المصدر: تومي صالح،مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2009، ص283.

يبين الشكل أعلاه أن التوسع المالي يزيد من الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازني، فعند أسعار الفائدة (i_0) تزيد المستويات العالية للإنفاق الحكومي من مستوى الطلب الكلي (AD)، ولتلبية الطلب الجديد على السلع والخدمات يجب أن يرتفع الإنتاج بواسطة تحرك منحنى (IS').

فإذا كان الاقتصاد مبدئيا عند نقطة التوازن (E) ثم ارتفع الإنفاق الحكومي، سوف تنتقل إلى (E'') (إذا بقي (i) ثابتا)، فعند هذه النقطة تكون السوق السلعية في توازن (أي أن الإنفاق المخطط يساوي الإنتاج)، لكن السوق النقدية تصبح في حالة اختلال، لأن الدخل ارتفع وبالتالي يزداد الطلب على النقود باعتبار هناك فائض غي الطلب على الأرصدة الحقيقة، مما يجعل سعر الفائدة يرتفع، وكنتيجة لذلك تقلل المؤسسات من إنفاقها الاستثماري عند المستويات العالية لسعر الفائدة لينخفض الطلب الكلي كمحصلة لذلك.

فعوضا عن ارتفاع مستوى الدخل إلى (Y_0'') يزداد إلى المستوى (Y_0') فقط أي عند نقطة التوازن (E') والسبب هو ارتفاع الفائدة الذي قلص من مستوى الإنفاق الاستثماري نتيجة لأثر الإزاحة.

والإزاحة هنا يقصد بها انخفاض في الاستهلاك أو استثمار القطاع الخاص الناتج عن تزايد الإنفاق العام، إذ أن ارتفاع الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تحول الموارد النادرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة الناتجة بدورها عن زيادة الطلب على النقود/ مما يؤدي إلى إقصاء وإزاحة القطاع الخاص[1].

2- الاتجاه الانكماشي (سياسة مالية انكماشية):

ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم، وما يترتب على ذلك العديد من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وسوء توجيه الاستثمار وانخفاض معدلاته، واختلال في معدلات نمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، ويكون ذلك ناتج عن زيادة الطلب الكلي، ولذا يتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمع. وبإتباع سياسة الإنفاق الحكومي في ذلك، تقوم الدولة بتقليص إنفاقها الحكومي، وبالتالي يتقلص الطلب الكلي وتنخفض نقطة التوازن على الحالة السابقة.

1: كلثوم صافي، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

خلاصة الفصل الأول:

لقد ساهم تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد وظائفها، في ازدياد حجم النفقات الحكومية وحتى تكون مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي بفاعلية أكبر، لابد أن تكون هذه الزيادة في حجم النفقات الحكومية زيادة حقيقة يصاحبها زيادة في المنفعة الحقيقة المترتبة عنها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات العامة إلى جانب زيادة عبء التكاليف العامة.

فكفاءة عملية الإنفاق الحكومي تتطلب أن تلتزم مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد فيها لدى قيامها بالإنفاق العام احترام مجموعة من الضوابط والحدود، وذلك من أجل تشريد الإنفاق الحكومي ولضمان تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأكبر قدر من الاقتصاد في النفقات.

إلا أن ذلك لم يمنع من زيادة حجم بعض النفقات الحكومية خاصة الاجتماعية منها، وذلك بغرض تحسين الوضعية الاقتصادية بصفة عامة، حيث أن الإنفاق العام أصبح يمثل أحد أهم مكونات الطلب الكلي، وبالتالي فإنه بلا شك يؤثر في الناتج القومي عبر آلية مضاعفة الإنفاق الحكومي.

الفصل الثاني

تمهيد:

يستدل بالتوازن أو الاختلال الاقتصادي من خلال التوازن الاقتصادي ويعبر عنه بوجود فائض أو عجز وذلك بالرجوع إلى المعاملات الجارية والتحويلات الرأسمالية المستقلة، حيث أن حركة التمويل الدولي تصب مباشرة في ميزان مدفوعات الدول المصدرة والمستقبلة له، وهو ما يعني أن ميزان المدفوعات يتضمن كافة أشكال التمويل الدولي وحركتها وتغيراتها.

ويعتبر ميزان المدفوعات الصورة المكثفة للعلاقات الاقتصادية الخارجية، وذلك بارتباطه مع الإنفاق الحكومي والعلاقة التي تكمل بينهما، وسيتم في هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري للتوازن الاقتصادي الخارجي من خلال مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: أساسيات حول التوازن الاقتصادي الخارجي؛

المبحث الثاني: آلية استعادة التوازن الاقتصادي الخارجي وعلاقته بالإنفاق الحكومي.

المبحث الأول: أساسيات حول التوازن الاقتصادي الخارجي (ميزان المدفوعات)

سيغطي هذا المبحث بعض المفاهيم الأساسية لكل من التوازن الاقتصادي والخارجي وميزان المدفوعات كذلك مكونات هذا الأخير ومختلف حالاته التي يمر بها.

المطلب الأول:مفهوم التوازن الاقتصادي الخارجي

قبل التطرق إلى مفهوم التوازن الاقتصادي الخارجي تجدر الإشارة أولا إلى مفهوم التوازن الاقتصادي، ويقصد به وصول الاقتصاد إلى الحالة المثالية والتي من خلالها يتم الاستقرار بين المتغيرات الاقتصادية، وقد توحي فكرة التوازن الاقتصادي بالسكون الذي لا يتناسب مع المفهوم الحديث للأهداف اقتصادية التي تؤكد على التوازن الحركي الذي يتماشى مع التحليل الكلي للاقتصاد، وعند التطرق إلى مفهوم التوازن من زاوية العلاقة بين العرض والطلب فإنه يعني تعادل قوى العرض الكلي مع الطلب الكلى، ويحصل المستوى التوازني عند النقطة التي يقع بها الطلب الكلي مع العرض الكلي، ويتم الحصول على التوازن في الاقتصاد الكلي (التوازن الداخلي) عندما تتحدد الأسعار التي يتساوى عنها الطب والعرض لجميع السلع وفي الوقت نفسه لجميع الأسواق المتداخلة التي تعتمد على بعضها البعض، وهكذا يصف الاقتصاد بأن جميع الأسواق في حالة توازن وتلك بفضل مرونة الأسعار والأجور وأسعار الفائدة[1].

وسنتطرق فيما يلي إلى بعض أهم تعاريف التوازن الاقتصادي الخارجي:

التعريف الأول: يقصد به توازن ميزان المدفوعات، الذي هو عبارة عن سجل إحصائي للعلاقات الاقتصادية على اختلاف أنواعها، تجارية، مالية ونقدية التي قامت بين دولة وما بين الدول الأخرى خلال فترة زمنية محددة في العادة سنة[2].

التعريف الثالث: التوازن الخارجي والمقصود به ميزان المدفوعات الذي يصون نفسه بنفسه دون تدخل أي قوى خارجية. لقد حُظِيت فكرة التوازن الخارجي باهتمام كبير في فكر كل من "آدم سميث" من خلال التخصص وتقسيم العمل، وكذلك "ديفيد ريكاردو" من خلال نظرية الميزة المكتسبة والتي تقتضي بأن تختص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز في إنتاجها بأقل التكاليف مما يسمح بخفض أسعارها وهو ما يعطيها قدرة تنافسية، وحسب الكلاسيك أن العودة إلى التوازن إنما تتم عن طريق تغيير وتعديل مستويات الأسعار المتعامل فيها بين الدول، وأن كمية النقود هي المؤثر الوحيد في تلك المستويات والتي تؤدي بدورها إلى تغير حجم الصادرات والواردات، في الاتجاه الذي يعود بالتوازن من جديد إلى ميزان المدفوعات، ولهذا نادى الكلاسيك بحرية التجارة الخارجية، حيث وضع هؤلاء

1: ضياء مجدي الموسومي، **النظرية الاقتصادية للتحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون بلد النشر، 2009، ص125.

2:عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص 122.

الاقتصاديون نظريتهم في التوازن الخارجي في ظل سيادة قاعدة الذهب والتي تستوجب من السلطات النقدية التدخل لإعادة التوازن[1].

المطلب الثاني: مفهوم ميزان المدفوعات ومكوناته

يعتبر ميزان المدفوعات أحد أهم المؤثرات الاقتصادية وذلك من خلال البيانات الموجودة داخله والتي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة ما، كما يسمح للسلطات العامة بمعرفة وتحليل وضعية الاقتصاد الوطني.

أولا: مفهوم ميزان المدفوعات:

لدينا مجموعة من التعاريف، حيث يعرف على أنه:

التعريف الأول: هو سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين في فترة زمنية معينة عادة تكون سنة واحدة[2].

التعريف الثاني: ميزان المدفوعات هو حساب يجمع تسجيلات منظمة لكافة المعاملات بين دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي[3].

التعريف الثالث: ومن وجهة نظر صندوق النقد الدولي فهو سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة إلى التغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصادية دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول[4].

وكتعريف شامل لميزان المدفوعات:"يعرف بأنه السجل الأساس المنظم والموجز الذي تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة.

ثانيا: مكونات ميزان المدفوعات:

يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى حسابات أو موازين فرعية بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض وتأتي في ميزان المدفوعات على النحو التالي: حساب العمليات الجارية أو الحساب الجاري، حساب العمليات الرأسمالية أو حساب

1: عادل عامر، **دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار حروف منثورة لنشر الإلكتروني، دون بلد النشر، 2016، ص 43- 44.

2: فليح خلف حسين، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 93.

3: سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، دون بلد النشر، 2000، ص 226.

4:السيد مُحَّد أحمد السرايا، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، فوسكرونة للطباعة والنشر والتوزيع، دون بلد النشر، 2009، ص 200.

رأس المال و حساب التسوية لميزان المدفوعات أي صافي الاحتياطات الرسمية[1]، وسوف نتطرق لكل حساب وفق ما يلي:

1- **الحساب الجاري:** يعتبر الحساب الجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات ويضم الحساب التجاري وحساب الخدمات وحساب التحويل من جهة واحدة.

- **الحساب التجاري:** يتضمن الحساب التجاري كافة العمليات التجارية الدولية التي تتم بمقابل بمعنى وجود عائد، سواء سلع أو خدمات أو نقود مقابل هذه العمليات ويتضمن هو الآخر حسابين آخرين[2]:

– **حساب التجارة المنظورة:** يشمل الصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر عبر الحدود الجمركية للدول خلال الفترة الزمنية محل الحساب، فهو يشمل قيمة السلع أو البضائع المادية والعينية التي تصدرها الدولة التي بالخارج.

– **حساب التجارة غير المنظورة:** يشمل كافة الخدمات التي تقدمها الدولة التي بالخارج أو التي تحصل عليها من الخارج، ومثال ذلك خدمات النقل والتأمين والسياحة والاستثمار والخدمات الحكومية والمصرفية وغيرها.

- **حساب التحويلات:** يعبر هذا الحساب عن مجموع المبادلات التي تمت بين الدولة وباقي دول العالم خلال فترة الميزان من دون أي مقابل فهي عمليات غير تبادلية، حيث يتعلق الأمر بالهيئات والتعويضات كتحويلات المهاجرين إلى بلادهم الأصلية وكذلك الهدايا على اختلافها[3].

2- **حساب رأس المال:** ويدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية والمديونية للدولة، لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط، بل وهناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر والتي تنقسم إلى نوعين:

- **حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل:** وتتمثل هذه التحركات في شراء الأسهم والسندات الأجنبية أو القيام بالاستثمارات المباشرة في الخارج، يقتضي أداء مدفوعات للخارجي عليه فإن رؤوس الأموال المحولة للخارج

1: حنان لعروف، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004 – 2005، ص 5.

2: مجري محمود شهاب وسوزي عدلي ناشر، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص 98-99.

3: زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2005، ص 66.

تقييد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات بينما تقدر رؤوس الأموال المحولة من الخارج في الجانب الدائن[1].

- **حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل:** يشمل كافة التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج، وكذلك قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته وذلك بالنسبة إلى الأصول والخصوم التي لا يزيد أجلها عن عام وبشرط أن تحدث هذه التغيرات خلال فترة الميزان.

ويتعلق هذا الحساب بكافة الأصول ذات السيولة المرتفعة أي التي يمكن تحولها التي تقود بصورة سريعة وبطبيعة الحال تحتل النقود المرتبة الأولى في هذا الحسابات ويشمل على (النقود، الذهب، الودائع المصرفية الأوراق التجارية والقروض قصيرة الأجل)[2].

3- **حساب التسوية لميزان المدفوعات:** باعتبار ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للحالة الاقتصادية للدولة والذي يوضح وضعيتها في دائرة العلاقات الدولية كما ذكرنا سابقا، فإنه من الضروري توازن جانبيه في آخر كل فترة ولكن هذه المساواة لا تحدث في كثير كمن الأحيان ليظهر ما يعرف بالاختلال في ميزان المدفوعات[3]. وسنوضح مكونات ميزان المدفوعات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05): مكونات ميزان المدفوعات

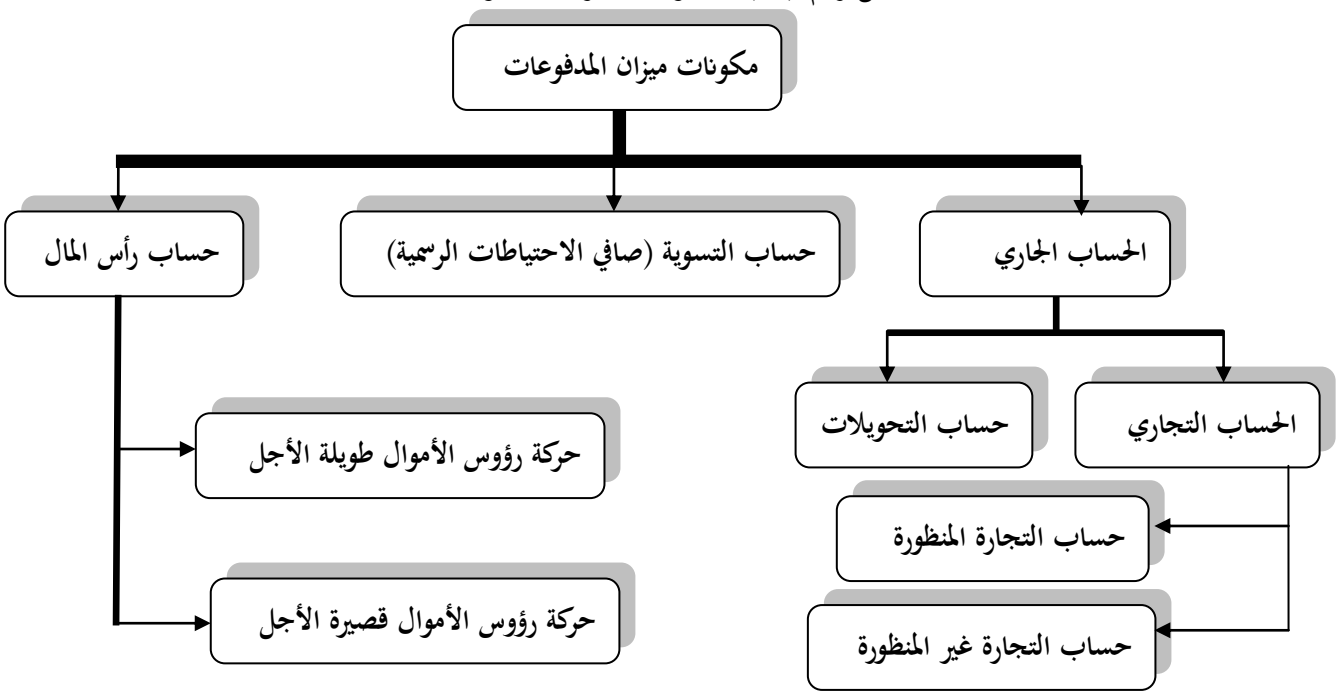

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات السابقة

1: فتحي أحمد دياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص55.

2: مجري محمود شهاب وسوزي عدلي ناشر، **مرجع سبق ذكره**، ص 102 – 103.

3: كامل بكر، **الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية والتمويل**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 298.

المطلب الثالث: حالات ميزان المدفوعات

الحالة ويقصد بها الهيئة التي يكون عليها ميزان المدفوعات بعد قيام الدولة بمختلف معاملاتها والتسوية المحاسبية لها، ونميز بين ثلاث حالات لميزان المدفوعات هي حالة التوازن، حالة الفائض وحالة العجز والتي تكون كما يلي:

1- حالة التوازن في ميزان المدفوعات: كقاعدة عامة يمكن القول أن الأقسام الفرعية لميزان المدفوعات لا تشهد على الإطلاق توازنا بين الجانب الدائن والجانب المدين لهذه الموازين الفرعية، ويمكن إرجاع صياغة هذه القاعدة على هذا النحو إلى ما يسفر عنه الواقع العملية من أنه من النادر أن يتحقق التوازن لكلا من ميزان المعاملات الجارية وميزان التحويلات من جانب واحد، وميزان رأس المال وميزان الذهب والصرف الأجنبي على حدة، فالقرارات المتعلقة بالصادرات والواردات السلعية، وتلك المتعلقة بصادرات وواردات رؤوس الأموال إنما تصدر عن العديد من الأفراد والهيئات والمؤسسات المتفاوتة من حيث الرغبات، مما يجعل من العسير أن تتلاقى الأهداف التي ترمي إليها خطط المصدرين مع الأهداف التي ترمي إليها خطط المستوردين.

والأهداف التي تسعى إليها خطط مصدري رؤوس الأموال مع الأهداف التي تنشدها خطط مستوردي رؤوس الأموال على أنه بالرغم من صحة القاعدة السابقة والخاصة بعدم توازن كل من ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال على حدة، إلا أن القيمة الكلية للجانب الدائن لابد أن تتعامل حسابيا مع القيمة الكلية للجانب المدين لميزان المدفوعات، وبتعبير متكافئ لابد أن تتساوى جملة الإيرادات الخارجية للدولة مع جملة مدفوعاتها الخارجية[1].

هذا وتؤدي زيادة الاقتراض من جهة أخرى إلى نتائج سلبية في حال عدم القدرة على سداد الأقساط المترتبة عنه وتحويل الفوائد والأرباح مما يؤدي إلى ازدياد الدين الخارجي[2].

2- حالة فائض في ميزان المدفوعات: ويكون ميزان المدفوعات في حالة فائض إذا كان مجموع المعاملات الاقتصادية المستقلة الدائنة أكبر من مجموع المعاملات المستقلة المدينة، وعلى الرغم من أنه قد يبدو للوهلة الأولى أن الدولة التي تتحقق فائضا في ميزان مدفوعاتها هي في أفضل الأوضاع، فإن الواقع يشير إلى خلاف ذلك فتحقق فائض كبير مستمر في الميزان إنما يخف بدوره مشكلات للدولة لابد من العمل على حلها وإن كانت مشكلات أقل إلحاحا وخطورة من تلك التي يخلقها تحقيق عجز كبير ومستمر في الميزان، فالدولة التي تحقق فائضا كبيرا ومستمرا

1: بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان، 2003، ص 65.

2: مسكة بالخير، **أثر تقلبات أسعار الصرف على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016-1017، ص 42.

في ميزان مدفوعاتها تضطر إلى قبول الذهب والعملات الأجنبية أو الإقراض للخارج لأجل قصير، أو تراكم حقوقها التجارية لديه، أو منح الخارج معونات من أجل مواجهة العجز في ميزان المدفوعات للدول الأخر، من الواضح أنه لا يمكن للدولة أن تستمر في هذا الاتجاه إلى مالا نهاية، إذ لا معنى لتراكم الذهب والعملات الأجنبية وغيرها من الأصول لدى الدولة لأن الفائدة الوحيدة من هذه الأصول إنما تتمثل في استخدامها في الحصول على السلع والخدمات من الخارج يوما ما[1].

3- **حالة العجز في ميزان المدفوعات:** ويعتبر العجز في ميزان المدفوعات من أحد العوامل الداخلية التي تؤدي إلى تعاظم أزمة الديون الخارجية، ويعكس ميزان المدفوعات صورة صادقة للاقتصاد القومي.

إن الدولة التي تعاني من عجز مستمر في موازينها الجارية والتجارية تبحث عن مصادر للتمويل لكي تصحح هذا العجز، وتلعب التحويلات الرسمية والخاصة إلى بلدان هذه الدول دورا بارزا في تغطية جزء من العجز في موازين السلع والخدمات، أما الجزء الآخر فتتم تغطيته عن طريق الاستثمارات الأجنبية أو الاقتراض من الخارج وهذا يؤدي إلى زيادة المديونية في هذه الدولة، وزيادة عبء خدمة هذه الديون وزيادة الضغط على ميزان المدفوعات أيضا[2].

1: عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص 122.

2: علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة، الأردن، دون سنة النشر، ص 215.

المبحث الثاني: آلية استعادة التوازن الاقتصادي الخارجي وعلاقته بالإنفاق الحكومي

التوازن الاقتصادي هو وصول الاقتصاد إلى حالة مثالية والتي من خلالها يتم الاستقرار بين المتغيرات الاقتصادية، والتوازن الاقتصادي الخارجي يقصد به توازن ميزان المدفوعات، وهنا سنتطرق إلى تحليل مؤشرات التوازن الخارجي مع معرفة أسباب هذا الاختلال وطرق معالجته، بالإضافي إلى إلقاء نظرة إلى علاقة التوازن الخارجي بالإنفاق الحكومي.

المطلب الأول: تحليل مؤشرات التوازن الخارجي

يمكن استغلال ميزان المدفوعات للقيام بمجموعة من التحليلات الاقتصادية، حيث نستطيع من خلالها معرفة الوضعية الاقتصادية لبلد ما عن طريق المؤشرات الاقتصادية المستخرجة من أرصدة ميزان المدفوعات الفرعية.حيث نجد[1]:

أولا: نسب القدرة على السداد:

تحتوي على:

1. **نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى الديون:** تمثل مدى القدرة على مواجهة أعباء المديونية في الأوقات الحرجة لذا فإن ارتفاع هذه النسبة يدل على وفرة السيولة الخارجية لأن الاحتياطي بمثابة هامش لأمن تلجأ إليه السلطات للحفاظ على استقرار أسعار الصرف ويستخدم لمواجهة الاختلالات الظرفية؛
2. **نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات:** نظرا لكون الصادرات هي المصدر الرئيسي لتسديد الديون على المدى الطويل والمتوسط، ومنه فإن بقدر ما تكون هذه النسبة مرتفعة بقدر ما يواجه الاقتصاد القومي خطر التوقف عن تسديد ديونه، ولهذا تحرص الدول على ألا تتجاوز هذه النسبة 50% وهي قيمة الصادرات، قيمة الواردات؛
3. **نسبة خدمة الدين:** هي نسبة بين خدمات الدين والناتج الوطني الخام مقومة بسعر السوق وتعبر عن نصيب الأجانب من الناتج الوطني الخام، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كانت القدرات الإنتاجية الوطنية موجهة بصفة أساسية لخدمة الدين الخارجي إلا أن هذا المؤشر يطرح إشكالية تباين الأنظمة المحاسبية بين الدول في تقدير الناتج الوطني الخام، لذا فهو يعد غير صالح بين الدول التي تختلف أنظمتها المحاسبية؛

1: حاجي لمية، **دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2015-2016، الجزائر، ص 122-125.

4. **معدل القدرة على تسديد الواردات (cpn)**: هذا المعدل يقيم بعدد الأيام، حيث كلما كان عددها أصغر فإن ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في أقرب الآجال، ومن المستحسن أن لا يتجاوز عدد الأيام 90 يوما، وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف (Rc) إلى الواردات من السلع (M).

ثانيا: علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي:

العلاقة التالية تحقق المساواة بين الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما:

$$\mathbf{Y=C+I+G+(X-M)}$$

حيث:

Y: الإنتاج من السلع مقيما بسعر السوق في فترة ما؛

I: الاستثمار الداخلي الخاص العمومي؛

X: الصادرات من السلع؛

C: الاستهلاك الداخلي الخاص والعمومي؛

G: الإنفاق الحكومي؛

M: الواردات.

ومنه: $\mathbf{Y=C+I+G+(X-M)}$

حيث:

(C+I+G) تمثل الاستخدامات الداخلية، ونطلق عليها الرمز (A).

ليصبح لدينا العلاقة: $\mathbf{Y-A=X-M}$

حيث:

(Y-A): تمثل الفائض أو العجز في الناتج الداخلي؛

(X-M): تمثل رصيد ميزان المدفوعات.

إذا حقق البلد فائضا في الناتج الداخلي، فهذا يعني أن الاستخدامات الداخلية مغطاة بأكملها بجزء من الناتج الداخلي الخام، ويوجه الباقي منه (الفائض) إلى التصدير، وهو ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري في هذه الحالة.

أما إذا كان هناك عجز في تغطية الاستخدامات الداخلية، فإن البلد يلجأ إلى الاستيراد مما يفسر الرصيد السلبي للميزان التجاري في هذه الحالة.

ثالثا: معادلات أخرى:

هي عديدة ومتنوعة نذكر منها:

1. **معدل التغطية (Taux De Couverture TC):**

$$TC= (X/M)x100$$

هو عبارة عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع

يشير هذا المعدل إلى قدرة الإيرادات المتأتية من الصادرات، غلى تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من المائة (100) فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات، ولذلك يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداته؛

2. **معدل القدرة على التصدير(Taux d'effort d' exportation TE):**

$$TE = \frac{X}{PIB}x100$$

يترجم هذا المؤشر الاستقلالية البلد اتجاه الخارج، وكلما كان هذا المعدل كبيرا كلما كانت قدرات البلد كبيرة، في اعتمادها على التصدير أو صادراتها؛

3. **معدل الاستقلالية أو التعبئة (Taux de dépendance TD):**

$$TD=(M/PIB)x100$$

هو عبارة عن نسبة الواردات من السلع (M) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) وكلما كان هذا المعدل اصغر بكثير فإن ذلك يعني أن هذا البلد يعني أن هذا البلد ليست له تبعية وطيدة للخارج؛

4. **معدل الاختراق (Taux de pénétration TP):**

$$TP=(\frac{(X+M)}{PIB} + X - M) \times 100$$

يقيس هذا المؤشر لحصة أو نسبة الطلب الداخلي التي تتم تغطيتها بالواردات؛

5. **معدل الانفتاح أو الاستيعاب (Taux d'ouverture ou internalisation TI):**

$$TI=\frac{(X+M)}{PIB} \times 100$$

يقيس هذا المؤشر مدى انفتاح اقتصاديات الدول على الخارج؛

6. **شروط التبادل (Les Termes De L'echange):**

يسمح هذا المعدل بتجديد الشروط التي يمكن فيها البلد أن يقوم بمبادلة صادراته مقابل الواردات فترة زمنية محددة:

$$TE =(\text{مؤشر أسعار الواردات/مؤشر أسعار الصادرات})\times 100$$

7. العلاقة بين العجز في ميزان العمليات الجارية والناتج الداخلي الخام:

يمكن قياس العلاقة بين رصيد ميزان العمليات الجارية، والناتج الداخلي الخام بالعلاقة (BOC/PIB)

حيث: BOC يمثل رصيد ميزان العمليات الجارية.

وعموما إذ كان هذا المعدل يعادل 5% فهو يعتبر عاديا حسب آراء الخبراء، أما إذا جاوز 5% فإن الوضعية الاقتصادية للبلد المعني، تصبح حرجة نوعا ما حيث أن احتياطات التمويل في هذا البلد تستدعي الاستدانة.

المطلب الثاني: أسباب اختلال ميزان المدفوعات ووسائل معالجته

تعتبر الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات خاصة في الدول النامية، حيث أصبحت مسألة عادية، حين نتكلم عن الاختلال نقصد حالة اللاتوازن بين مدفوعاتها ومقبوضاتها الخارجية لقاء المعاملات المتمثلة في الميزان، ومن جهة أخرى على الدولة المعنية بهذا الاختلال محاولة معالجته مهما كانت صوره والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه.كما تجدر الإشارة إلى أن هناك أنواع عدة للاختلالات في ميزان المدفوعات وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات:

ونميز بين الأنواع التالية[1]:

1- **الاختلال المؤقت:** هو اختلال ناتج عن مظاهر اقتصادية قصيرة الأجل، ولن تستمر إلا لمدة محدودة تكون سنة فقط، دون تكرارها، ويزول بزوال الأسباب المؤدية لحدوثه، وهو لا يمثل مشكلة كبيرة في المستقبل، ولا يستدعي اتخاذ إجراءات صارمة لتصحيحه، ومن أهم الأنواع المدرجة تحته نجد:

- **الاختلال الموسمي:** نجد هذا النوع من الاختلال في الدول التي تكون أغلب صادراتها منتجات موسمية زراعية عادة، فيكون في موسم إنتاجها أن تحقق فائضا يدعم أو يفوق العجز الناتج في بقة المواسم، فمثلا الدولة التي تركز في صادراتها على القمح سوف تعرض فائضا في شهور الحصاد، وعجزا في بقية أشهر السنة، والنتيجة قد تكون فائضا أو عجزا لميزان المدفوعات في آخر السنة؛
- **الاختلال العارض:** وهو الاختلال الناتج عن أسباب غير متوقعة في فترة ما، كحدوث كوارث طبيعية تؤدي إلى إتلاف المحاصيل الزراعية الموجهة للتصدير، مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري، أو تحسن للأحوال الجوية الذي يساعد في نمو المحاصيل الزراعية وبالتالي تحقيق فائض بزيادة الصادرات...

1: زينب عوض الله، ، **مرجع سبق ذكره**، ص 100-101.

2- **الاختلال الدائم**: هو الاختلال الناتج عن أسباب تدوم فترة طويلة من الزمن، أي سنوات، لأنه يمس الهيكل الاقتصادي، وتتطلب مكافحته إجراءات صعبة التحقق، وتظهر نتائجها في المدى الطويل، ويظهر هذا الاختلال نتيجة عامل أو أكثر ومن بينها:

- التغيرات الدائمة في ظروف العرض والطلب الدوليين على منتجات دولة ما، وتأثيرها في توزيع الموارد بين الفروع الإنتاجية للدولة على الهيكل الاقتصادي؛
- التغيرات في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة تدهور الوضعية الاقتصادية للدولة بارتفاع تكاليف الإنتاج الراجع إلى التأخر التكنولوجي والفني، وعدم مواكبة الأساليب الإنتاجية الحديثة التي تؤدي إلى خفض أسعار السلع البديلة التي تصدرها هذه الدول؛
- التغير المستمر في أذواق المستهلكين الأجانب؛
- انخفاض مستويات الإنتاج والقدرة التنافسية في دائرة الأسواق الدولية مع إضافة تأثير مركز الدائنية والمديونية لهذه الدول.

ونجد فيها:

3- **الاختلال الهيكلي**: ونجد هذا النوع في الدول النامية، وذلك لانخفاض مستويات الإنتاج فيها لقلة أو لتقادم أدوات الإنتاج، مما يؤدي إلى ضعف الطلب الدولي على صادراتها لارتفاع أسعارها ووجود بدائل لها بأسعار أقل، مما يؤدي إلى تدهور شروط التبادل الدولي فيجعل هذه الدول النامية تسعى إلى التوسع الاقتصادي من خلال مشاريع تنموية تتطلب استيراد كميات كبيرة من السلع الرأسمالية لرفع مستوى الاستثمار، هذا التوسع يستمر لفترات طويلة الذي يؤدي إلى حدوث عجز دائم ومزمن في ميزان المدفوعات يصعب الرجوع فيه إلى الوراء أو أقساط القروض وفوائدها، أو لتغطية الخسائر الناجمة عن هذا التدهور مما يجعل البلد المعني في عجز دائم ومستمر؛

4- **الاختلال الدوري**: هو اختلال ناشئ عن التعاون بين الرواج والكساد أو التقلبات الدورية للحالة الاقتصادية للدول الرأسمالية بين حالة الانكماش وما تتميز به من انخفاض في الدخول، وفي الأسعار وانتشار البطالة وانخفاض في الواردات يؤدي إلى تحسن في ميزان المدفوعات بتحقيق فائض، وبين حالة التضخم التي يزيد معها الإنتاج، الأسعار، الواردات، فتنعكس بعجز في ميزان المدفوعات، هذا التناوب بين الفائض والعجز تختلف مدته من بلد لآخر لاختلاف الهياكل الاقتصادية فيما بينها من خلال مرونة العرض والطلب

لصادراتها وواردتها مع الدخول والأسعار، ويعالج هذا النوع غالبا بإتباع سياسات مالية ومصرفية ونقدية مناسبة.

5- **الاختلال المتصل بالأسعار:** وهو اختلال ناتج عن الاختلافات الموجودة في الأسعار الداخلية والأسعار الخارجية وعلاقتها بقيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية.

ثانيا: أسباب اختلال التوازن الخارجي:

قبل التطرق إلى أسباب اختلال التوازن الخارجي فإنه تجدر الإشارة إلى أن هناك مفهومين مختلفين حول التوازن الخارجي أو التوازن في ميزان المدفوعات[1]:

1- **التوازن المحاسبي:** ويطلق عليه التوازن الدفتري، لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية من خلال تساوي جملة الإيرادات الخارجية مع المدفوعات الخاصة أيضا، أي تساوي الجانبين الدائن والمدين، بعد إجراء التسويات، ويكون من الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال التوازن المحاسبي، لأنه توازن ظاهري ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية، ويمكن أن يتحقق هذا التساوي تلقائيا دون الحاجة إلى إجراء التسويات المحاسبية باستغلال الاحتياطات الدولية، ويتحول بذلك إلى التوازن الاقتصادي، وإذا كان خلاف ذلك بظهور عجز أو فائض يتم تحريك الاحتياطات من أجل تحقيق التوازن الحتمي بغض النظر عن الأوضاع الاقتصادية السائدة للدولة؛

2- **التوازن الاقتصادي:** ويكون هذا التوازن بتوافر الظروف الاقتصادية والسياسية والتجارية الملائمة، بحث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان، وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان، ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجرائها، وهي إما تلقائية أو مستقلة، وإما عمليات تفويضية أو موازنة.

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، والتي من أبرزها[2]:

1- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** وذلك لوجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد،لدى ذلك القطر، فإذا كان سعر الصرف عملة القطر أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع القطر ذاته من وجهة نظر الأخطار الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع ،و بالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاته، ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب، إذ سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يقود بالنتيجة إلى

1: عادل أحمد حشيش، **مرجع سبق ذكره**، ص 113.

2: زبير طيوح، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر 1980– 2013**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعةمحمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014 – 2015، ص 47.

حدوث اختلال في ميزان المدفوعات أيضا على أن الآثار المترتبة على تحديد سعر عملة القطر على موقف الميزان مدفوعاته تختلف عما إذا كان الميزان في حالة عجز أو فائض، إذ غالبا ما تؤدي حالة العجز في الميزان إلى بروز ضغوط تضخيمية والتي تقود إلى حدوث اختلالات مستمرة في الميزان؛

2- **أسباب هيكلية:** وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى هيكل الناتج المحلي، وينطبق ذلك بشكل خاص على الأقطار النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية كالنفط مثلا)، حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية، وتعتمد هذه المرونة على العديد من العوامل، لعل من أبرزها هي درجة الإحلال الصناعي لصادرات الأقطار النامية، وهو الاتجاه المميز لحركة التجارة العالمية في الوقت الحاضر والنتيجة هي حدوث اختلالات هيكلية – هي الأخرى– في موازين مدفوعات تلك الأقطار؛

3- **أسباب دورية:** وهي أسباب تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الأقطار المتقدمة عادة، ويقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الأقطار وتدعى بالدورات التجارية مثل حالات الركود التي تحصل دوريا، فهذه الدورات لا تحدث في نفس الوقت في جميع الأقطار المتخلفة، وإنما تتفاوت في أوقات بدايتها، وكذلك من حيث حدتها، فلو افترضنا أن دولة متقدمة قد بدأت حالة الرخاء فيها قبل غيرها من الأقطار الشريكة معها تجاريا، فمن شأن حالة الرخاء أن تزيد من مستوى التشغيل وحجم الدخل القومي المحلي. وبالتالي زيادة الإنفاق يوافقه زيادة الطلب الكلي – بما فيه على السلع والخدمات الأجنبية– عندئذ سوف تزداد إيراداته في الوقت الذي تكون فيه الأقطار الأخرى – الدول النامية مثلا– لم تبدأ هذه الحالة، أي أنه لم يزدد طلبها على منتجات القطر المذكورة، وهكذا سيميل ميزان المدفوعات في هذه القطر إلى العجز مقابل حصول فائض محتمل لدى موازين مدفوعات الأقطار الأخرى التي سترتفع صادراتها إلى ذلك القطر، وعلى العكس عندما يحصل كساد في القطر المتقدم، حيث سينخفض مستوى التشغيل والدخل المحليين فيه، ويستحب الأمر إلى الإنفاق والطلب اللذان سينخفضان بما في ذلك الطلب على السلع والخدمات المستوردة، ولكن الكساد لا يكون قد بدأ بعد الأقطار الأخرى – النامية– فإن طلبها على منتجات هذا القطر سوف يستمر بدون انخفاض، أي ستزداد الصادرات في القطر المذكور، مما يؤدي إلى ظهور فائض في ميزان مدفوعاته وعجز في موازين مدفوعات تلك الأقطار؛

4- **أسباب طارئة:** أي قد تحصل أسباب عرضية، بحيث تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات القطر كما في حالة حدوث الكوارث الطبيعية كالفيضانات، أو الجفاف أو في حالة اختلال البيئة السياسية كالإضراب مثلا، فمثل هذه الحالات ستؤثر حتما على صادرات القطر المعني، وما يترتب عليه انخفاض حصيلة هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج القطر، مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات؛

وهناك أيضا:

5- **التضخم المحلي:** يؤدي التضخم في كثير من الأحيان إلى اختلال ميزان المدفوعات، ويرى بعض الاقتصاديين أن التضخم في العصر الحديث يعتبر المسؤول الأول عن اختلال ميزان المدفوعات، ولذلك فإن محاربة التضخم الداخلي تؤدي غالبا إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق إنقاص الواردات بانخفاض الدخول، فضلا عما يؤديه من نقص في الطلب الداخلي عن بعض السلع مما يحولها لقطاع التصدير[1]؛

ثالثا: وسائل معالجة الاختلال في التوازن الاقتصادي الخارجي:

إن وجود اختلال في ميزان المدفوعات يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني ، ولذلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان كلما أمكن ذلك الذي عادة ما يتطلب فترة من سنوات إلى عدة وذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية، وعموما هناك طريقتين لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، إما التصحيح عن طريق آلية السوق، أو عن طريق تدخل السلطة العامة.

1- **التصحيح عن طريق آلية السوق:** ترتبط هذه الطريقة بمراحل مختلفة مر بها النظام النقدي الدولي، وبالتالي فهي لا يعتمد عليها بالضرورة في الوقت الحاضر وتأخذ هذه الطريقة عدة أشكال نوجزها فيما يلي:

- **التصحيح عن طريق آلية الأسعار:** ويختص هذا النوع من التصحيح بفترة قاعدة الذهب ويتطلب تطبيقها ثلاثة شروط أساسية هي:
  - ثبات أسعار الصرف؛
  - الاستخدام الكامل لعناصر إنتاج القطر؛
  - مرونة الأسعار والأجور.

وتتلخص هذه الطريقة بالاعتماد المتبادل لحركة الذهب من إلى القطر مع حالة ميزان مدفوعاته، ففي حالة فائض الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى القطر يرافقها زيادة عرض النقود في

1: عادل أحمد حشيش، **مرجع سبق ذكره**، ص 112.

التداول، الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للقطر، ويترتب عليها نتيجتين: أولها انخفاض صادرات القطر إلى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب، وأما الثانية فهو ارتفاع في استيرادات القطر من الخارج، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات. أما في حالة حدوث العجز فإن النتيجة ستكون معاكسة ولكنها ستقود إلى توازن الميزان أيضا.

علاوة على ذلك فإن التغيرات الحاصلة في الأسعار يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة أيضا، وهي بدورها ستؤثر على ميزان المدفوعات، ولكن ليس مثلما تؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان. ففي حالة الفائض، بمقدور البنك المركزي للبلد خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لارتفاع السيولة مما سيؤدي إلى تدفق الأموال إلى خارج البلاد وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وعودت التوازن إلى الميزان ثانية، ورفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية إلى الداخل في حالة العجز مما يؤدي إلى زيادة السيولة في السوق المالية ومنه إعادة توازن ميزان المدفوعات[1].

ومنه فإن تصحيح ميزان المدفوعات بهذه الطريقة تأخذ الاتجاه التالي[2]:

الخلل في الميزان ← خروج/ دخول الذهب ← تغير في عرض النقود ←

تغير في مستوى الأسعار (بما فيها معد الفائدة) ← تغير في الصرف الأجنبي ← التأثير على توازن الميزان

- **التصحيح عن طريق سعر الصرف:** يختص هذا التصحيح بالمرحلة التي شهدت سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين، أما أهم الشروط الواجب توفرها لتطبيق هذه الطريقة هي:
  - حرية أسعار الصرف؛
  - عدم تقييد أسعار الصرف من قبل السلطات النقدية.

وتتلخص بأن القطر الذي يعاني من حالة العجز في ميزان مدفوعاته عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية، وبالتالي سيضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية، بيد أن هذه الزيادة المحلية ستؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وعندها ستغدو أسعار السلع والخدمات المنتجة في ذلك القطر منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية فيزداد الطلب على منتجات القطر، وهكذا تزداد صادراته

1: موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص22.

2: محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 267.

مقابل انخفاض استيراداته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية، وتستمر العملية حتى يعود التوازن في ميزان المدفوعات والعكس تماما في حالة وجود فائض[1]؛

- **التصحيح عن طريق الدخول:** تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخول وأثرها على الصرف الأجنبي، وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات وأهم شروط هذه النظرية:

- ثبات سعر الصرف؛
- جمود الأسعار (ثباتها)؛
- الاعتماد على المالية العامة وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق؛

وتتلخص النظرية بأن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية، فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا جراء التزايد في صادراته فهذا سوف يرفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية تواكبها زيادة في معدل الأجور ومن ثم الدخول الموزعة وسيترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل مضاعف فترتفع الاستيرادات مما يؤدي بالنتيجة إلى عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات ويحدث العكس في حالة عجز في الميزان علما أن هذه الدائرة من التغيرات تحصل بطريقة تلقائية بيد من العديد من الاقتصاديين الكينزيين لا يرون ضمانا لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات بالطريقة الموصوفة أعلاه، ذلك أنه في حالة العجز فإن انخفاض الدخل قد لا يكون بنفس مقدار الانخفاض الحاصل في الإنفاق وما يجر بدوره إلى انخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي، ولهذا السبب وحده يمكن أن تتدخل السلطات العامة من أجل تغيرات مناسبة في الداخل بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وطبقا للنظرية الكينزية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام في هذا المجال وذلك من خلال التغيرات في الإنفاق كاستخدام الضرائب مثلا ففي حالة وجود عجز في الميزان يمكن إجراء تخفيض في الإنفاق العام بفرض ضرائب على الدخول مثلا، وتحت تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر من الدخل وبالتالي في الطلب الكلي ما في ذلك الطلب على الاستيراد، وهذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي، وعندها سيعود التوازن إلى الميزان. وينطبق ذلك في حالة وجود فائض في الميزان ولكن بصورة عكسية[2].

1: بعداش وليد، **صندوق النقد الدولي والتوازن الاقتصادي الخارجي دراسة مقارنة الجزائر – مصر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص ماليو واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014 – 2015، ص55.

2: محمود يونس، **مرجع سبق ذكره**،ص 267.

- **طريقة المرونات أو التجارة:** أظهرت النظريتان الكلاسيكية والكينزية بعض العيوب في تفسير التصحيحات الممكنة للاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، حيث اعتمدت كلتاهما على ثبات أسعار الصرف التي قلما توجد في الوقت الحاضر بعد انهيار نظام قيمة المعالة عام 1981م وانتشار نظام الصرف القائمة على التعويم، وكما وضحناه سابقا، فقد استندت النظرية الكلاسيكية على مجموعة من الفروض غير الواقعية، في حين أكدت النظرية الكينزية على أهمية السياسة المالية في معالجة الخلل بميزان المدفوعات والتي أدت إلى نتائج اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها.

ولغرض تلافي هذه العيوب استخدمت طريقة المرونات والتي تعتمد على التغيرات المترتبة على تغير سعر صرف العملة (خصوصا من خلال إجراء تخفيضات العملة)، والتي كما أسلفنا ذكرها، ستؤثر على الموقف التجاري للبلد المعني بحيث تزداد الصادرات وبالتالي ستؤثر على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه، ومن ثم سيتأثر بوضع ميزان المدفوعات[1].

فالإضافة التي تقدمها هذه الطريقة هو أن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية قد تؤدي إلى الهدف المتوخى منها وذلك للأسباب التالية[2]:

- إن نجاح تخفيض قيمة العملة المحلية (أي زيادة سعر الصرف الأجنبي) سيتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب على صادرات البلد استيراداته؛
- كذلك أن آثار عملية التخفيض على قيمة العملة ستعتمد على معطيات مهمة للاقتصاد المعني وخاصة مدى القدرة الاستيعابية (الامتصاص) له، أي على درجة التوظف السائدة في الاقتصاد (إن كان في حالة توظيف كامل أو قريب منها أو دونها)، حيث أن لكل من هذه الأنواع أثارها المختلفة على التكيف ليميزان المدفوعات.

2- **التصحيح عن طريق تدخل السلطة العامة:** غالبا ما تتدخل السلطات العامة بصورة مباشرة بهدف معالجة الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات تجنبا لاستمراره من ناحية،وللحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنه من ناحية أخرى، ويتم باستخدام جملة من الإجراءات يمكن تحديدها على النحو التالي[3]:

- **إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني:** وتتمثل هذه الإجراءات في:

- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة عجز الميزان؛

1: بعداش وليد، **مرجع سبق ذكره**، ص 57.

2: عرفان تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص 130 - 132

3: عرفان تقي الدين، **مرجع سبق ذكره**،ص 134.

- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي؛
- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيرادات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية، إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛
- استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.

- **إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني**: وهنا تقوم بـ:

- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من سوق المال...الخ؛
- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج؛
- بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

بالإضافة إلى وجود نوع آخر من التصحيحات وهو يخص تدخل البنوك المركزية في تصحيح التوازن الخارجي. فالبنوك المركزية تقف على استعداد لتمويل العجز أو استثمار الفائض الذي يحدث في ميزان المدفوعات عند سعر الصرف الرسمي، إذا يلزم على البنوك المركزية لأن تحتفظ باحتياطات النقد الأجنبي التي يمكن بيعها أو شراؤها في السوق عندما يكون هناك فائض طلب أو فائض عرض من العملة[1].

المطلب الثالث: علاقة الإنفاق الحكومي بالتوازن الخارجي

لقد عالجت العديد من الأفكار موضوع الكيفية المثلى لتدخل الدولة عن طرقة سياسة الإنفاق الحكومي لمعالجة اختلالات ميزان المدفوعات، وسنقتصر على جانب مهم وهو الآثار المحتملة التي قد تحدثها سياسة الإنفاق الحكومي على الصادرات والواردات، حيث يظهر تأثير النفقات الحكومية على ميزان المدفوعات، والدولة في إطار سياستها تسعى لزيادة الصادرات والتقليل من الواردات، لكن هذا الهدف يواجه عدة صعوبات وعراقيل بسب تأثيرات عوامل خارجية متعددة، ومن هذا المنطلق نتعرض إلى علاقة الإنفاق الحكومي بالتوازن الخارجي.

أولا: أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الصادرات:

تعمل الدولة من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي عن طريق النفقات الحكومية على تشجيع صادراتها الوطنية، وذلك من خلال ما تخصصه الحكومة ضمن الميزانية العامة من اعتمادات مختلفة يمكن إجمالها فيما يلي:

1: مسكة بالخير، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

1- **الإنفاق الجبائي**:استعمل مصطلح الإنفاق الجبائي أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عرف على أنه: "برنامج حكومي قائم على منح مساعدات مالية عن طريق إجراءات جبائية، عوض تقديمها عن طريق نفقات عامة مباشرة"، وأن الإنفاق الجبائي هو مستثنى من القاعدة العامة للتشريع الجبائي وإذا أمكن الهدف من هذا الإجراء بلوغ تكلفة عقلانية تقريبية للتكلفة ذاتها الممنوحة عن طريق برنامج النفقات المباشرة، كما أطلق على مصطلح الإنفاق الجبائي مصطلح "الامتيازات الجبائية".

الإنفاق الجبائي أداة مهمة من أدوات الإنفاق الحكومي الغير المباشرة تتدخل بها الدولة لفائدة فئة معينة من المكلفين بالضريبة والذين تتوفر فيهم شروط محددة تندرج ضمن القوانين الجبائية والمالية وقوانين الاستثمار، تهتم هذه السياسة بتشجيع العرض من السلع والخدمات من خلال التركيز على تحسين ظروف العمليات الإنتاجية حيث تكمن الفكرة الرئيسية في هذه السياسة في تقليص الأعباء الجبائية على الإنتاج للحصول على نمو متزايد في مستوى الدخل الوطني.

تتدخل الدولة من خلال هذه السياسة بعدة أوجه منها:

- الإعفاء الكلي من دفع الضريبة؛
- التخفيض في معدلات الضريبة.

إن نجاح سياسة الإنفاق الجبائي تعتمد على توفر بعض العوامل سواء أكانت مرتبطة بالإجراءات التحفيزية أو عوامل خارجية أخرى (المناخ الاستثماري)، لذا فإن المشرع الضريبي ملزم بالقيام بدراسة معمقة لكافة الظروف والأوضاع السائدة قبل منح التحفيزات، من أجل إعطاء فعالية لهذه السياسة.

2- **الإعانات الموجهة للمستثمرين المحلين والأجانب**: لقد أسهمت النظرية الكينزية في هذا المجال من خلال الإعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق الحكومي للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق من أجل الوصول إلى توازن الاقتصاد الخارجي ، فمن خلال تركيز الإنفاق الحكومي على الاستثمار يساهم في رفع إنتاج البلد وذلك من خلال الإنفاق الجبائي والإعانات الموجهة للمستثمرين، تساهم هذه الأدوات بدرجة كبيرة في رفع الإنتاج وبالتالي ارتفاع معدل التصدير مما يزيد من مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية، فتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن ثم الدخول الموزعة، وسيترتب على زيادة الدخول تنامي غي الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف، فترتفع الاستيرادات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات (توازن الاقتصاد الخارجي).

إن هذه الإعانات تتعدد أشكالها وتختلف أهدافها بحيث تمنح بصورة مباشرة كإعانات التصدير، وهي التي تمنحها بعض الدول للمصدرين بهدف مساعدتهم على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية وهذا من شأنه أن يرفع من الإنتاج الوطني، بالإضافة إلى الإعانات الموجهة إلى المؤسسات الخاصة والعامة، فالأولى تهدف إلى تشجيع الإنتاج المحلي وتوجيه توظيف الأموال فيها، ومن أمثلة ذلك الإعانات الموجهة لأصحاب المصانع لتوسيع الإنتاج وتحديث التجهيزات، أما الثانية فتوجه للمؤسسات العامة وتهدف لتغطية العجز الحاصل في موازنتها وتأهيلها لاستعادة المقدرة على المنافسة وتقديم أحسن خدمة عمومية للمواطنين.

لكن بالمقابل فإن الدول النامية تعاني من قلة نفاد سلعها إلى الخارج بسب تعطيل الجهاز الإنتاجي لهذه الدول، وفشل السياسات المتعاقبة بهدف تشجيع صادراتها إلى الخارج، وحسب تقرير "التجارة والتنمية" لسنة 2013 الصادر من "الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" "**الأوتكاد**" فإن معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها الدول النامية خلال سنة 2012 والتي تراوحت بين 4.5% و5% كانت ناتجة عن زيادة الطلب المحلي أكثر منه من الصادرات، حيث أن الطلب الخارجي من الاقتصاديات المتقدمة بالإضافة إلى ذلك ظلت التدفقات الرأسمالية الوافدة القصيرة الأجل التي اجتذبتها أسعار الفائدة الأعلى مستوى مما هي عليه في البلدان المتقدمة تمارس ضغط في اتجاه رفع قيمة عملات عدة اقتصاديات للدول الناشئة مما أضعف قطاعاتها التصديرية.

ثانيا: آثار سياسة الإنفاق الحكومي على الواردات:

أما بالنسبة للآثار التي تتركها النفقات الحكومية على الاقتصاد الخارجي في شقة الواردات التي تمثل مجموع ما تستورده الحكومة من السلع (الاستهلاكية أو الاستثمارية)، والخدمات من الخارج ومجمل النفقات الحكومية المخصصة لجانب الواردات في الدلو النامية التي تتميز بعدم مرونة جهازها الإنتاجي واعتمادها الكلي على العلم الخارجي تتمثل فيما يلي:

1- **النفقات الحكومية الموجهة لاقتناء التجهيزات الرأسمالية:** وذلك يتمثل في ما تخصصه الدولة ضمن الميزانية الاستثمارية من نفقات من أجل اقتناء المعدات، الأجهزة والآلات الخاصة بالعمليات الاستثمارية.

2- **النفقات الحكومية الموجهة لدعم الواردات واسعة الاستهلاك:** حيث تعتمد جل الدول النامية هذا النهج من خلال دعم مختلف السلع المستوردة واسعة الاستهلاك داخل البلد، ومثال على ذلك دعم المواد الطاقوية (البنزين، المولدات الكهربائية...الخ)، والمواد الغذائية المستوردة.

خلاصة الفصل الثاني:

التوازن الاقتصادي هو الحلقة المفقودة الذي ركزت عليه أغلب المدارس، وقد تطور هذا المفهوم من الفكر التقليدي إلى الفكر المعاصر وكانت لكل رؤيته في تحقيق التوازن، ويمكن أن يكون ميزان المدفوعات وسيلة هامة في يد السلطات النقدية تستعملها كسياسة اقتصادية في البحث عن التوازن الداخلي والخارجي، وذلك من خلال التأثير على الصادرات والواردات.

وهنا تظهر أهمية سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال تأثيرها على الجانب الاقتصادي، وذلك بالعمل على زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات وبالتالي تنشيط الإنتاج وبالتالي خلق مناصب شغل ومنه وصول الاقتصاد إلى حالة التشغيل المثلى.

وفي إطار دراسة أثر الإنفاق الحكومي على التوازن الاقتصادي الخارجي سوف نتطرق في الفصل التالي إلى تطور الإنفاق الحكومي وتحليل أثر سياسته على التوازن الخارجي.

الفصل الثالث

تمهيد:

تطرقنا في الفصلين الأولين والثاني إلى الجانب النظري لهذه الدراسة حيث تناولنا في الفصل الأول عرض نظري للإنفاق الحكومي من خلال تقسيم مفاهيم أساسية حوله وآلية تأثير على أهم المتغيرات الكلية، أما الفصل الثاني يتعلق بالإطار المفاهيمي للتوازن الاقتصادي الخارجي والذي تطرقنا فيه إلى مختلف أساسيات التوازن الاقتصادي بصفة عامة وإلى ميزان المدفوعات الذي يدرس التوازن الاقتصادي الخارجي بصفة خاصة بالإضافة إلى علاقته بالإنفاق الحكومي.

إلا أن هذا الفصل خصصناه لدراسة حالة الجزائر وذلك من خلال إسقاط الجوانب النظرية التي درسناها في الفصلين على الجزائر وذلك من أجل التعرف على مختلف التطورات التي مرتبها السياسة المالية في الجزائر منذ بداية الألفية إلى غاية سنة 2018 من خلال تطور الإنفاق الحكومي الجزائري وتحليل أثر سياسة على التوازن الخارجي.

ومن أجل الإلمام بكل هذا تطلب منا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهما كالتالي:

المبحث الأول: تطور الإنفاق الحكومي في ظل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)؛

المبحث الثاني: تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على التوازن الخارجي.

المبحث الأول: تطور الإنفاق الحكومي في ظل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)

ترتبط عملية تبويب الإنفاق الحكومي بأهمية القطاع العام، فكلما زادت أهمية هذا الأخير كلما زادت عمليات تبويب تعقيدا، ولقد تطورت عملية التبويب بتطور دور الدولة الاقتصادي، ومن هذا المنطلق نتناول الدراسة في هذا المبحث تطور الإنفاق الحكومي في ظل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018) من خلال معرفة تطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز وكذا أسباب الزيادة في الإنفاق الحكومي الجزائري، وكذا التبويب الاقتصادي وتقديم منحنيات بيانية توضيحية للمعطيات الرقمية .

المطلب الأول: تطور الإنفاق الحكومي الجزائري وتبويبه

سنحاول من خلال هذا المطلب أن نقدم تطور النفقات الحكومية خلال الفترة (2000-2017) بالإضافة إلى التبويب الاقتصادي للإنفاق الحكومي من خلال التطرق إلى تقسيم النفقات الحكومية في الجزائر.

أولا: تطور النفقات العامة خلال الفترة (2000-2017):

مع بداية الألفية الثالثة شرعت السلطات العمومية بضخ مبالغ هامة في الاقتصاد الوطني للنهوض بالنمو الاقتصادي وتحسين معدلاته، وهذه الإستراتيجية كانت وليدة البحبوحة المالية نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية ومن خلال هذا نقوم بتحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

الجدول رقم (01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	النفقات العامة	الناتج الداخلي الخام	نسبة الإنفاق= النفقات العامة / الناتج الداخلي الخام
2000	1178.1	4123.5	28.57
2001	1321.0	4227.1	31.25
2002	1550.6	4522.8	34.28
2003	1690.1	5252.8	32.17
2004	1891.7	6149.1	30.76
2005	2052.1	7562.0	27.13
2006	2453.1	8501.6	28.85
2007	3108.6	9352.9	28.14
2008	4191.1	11043.7	37.95
2009	4264.3	9968.0	42.77
2010	4466.9	11991.6	37.25
2011	5263.6	14588.5	40.12
2012	7058.1	16209.6	43.54
2013	6024.1	16647.9	36.18
2014	6995.7	17228.8	40.60
2015	7656.3	16702.1	45.80

2016	7383.6	17406.8	42.30
2017	5534.9	18906.5	29.27

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على موقع وزارة المالية

من خلال الجدول أعلاه عرف الإنفاق الحكومي تطورا كبيرا ملحوظا، فقد عرف معدا نمو الإنفاق الحكومي قفزة كبيرة ففي سنة 2001 ارتفعت نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج الداخلي الإجمالي ب 2.7%تقريبا(إذ انتقلت من 27.57% من الناتج الداخلي سنة 2000 إلى 31.25%، من هذا الناتج سنة 2001) وهذا راجع إلى ارتفاع كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

أما في سنة 2003 قدرت النفقات العامة ب 1690.1وهي تمثل زيادة 5.7%مقارنة بسنة 2002حيث ترجع هذه الزيادة إلى النفقات الرأسمالية، أما في سنة 2005سجلت النفقات العامة زيادة بنسبة 8.46%مقارنة بسنة 2004حيث بلغتمقدار2052.1مليار دج بسبب ارتفاع مداخيل النفط وتشكل هذه التطورات بداية تنفيذ البرامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009).

وفي سنة 2008 بلغت النفقات العامة للميزانية 4191.1 مليار دج مقابل 3108.67 مليار دج سنة 2007 أي بزيادة قدرها 34.8% في 2008 مقابل 17.90% في سنة 2007 وذلك بفضل الارتفاع العام في نفقات التسيير والذي ينجم أساسا عن الارتفاع في التحويلات الجارية والتي ساهمت بنسبة 75.7%.

وفي سنة 2012 بلغت نفقات الميزانية العامة مستوى 7169.9 مليار دج مقابل 5731.75 مليار دج سنة 2011 أي بزيادة قدرها 25.09% مقابل 28.31%سنة 2011 و 5.2% في 2010 وشبه استقرار في 2009 إذ انتقلت من 42.77%، 37.25%، 40.12%، 43.54% من الناتج الداخلي الإجمالي، ويعود هذا الارتفاع إلى نتيجة لتطبيق لبرنامج (2001 – 2014) الذي يقوم على أساس توسع الحكومة في نفقاتها ومحاولة الرفع من الأداء الاقتصادي إما في سنة 2013 فعرفت نفقات الميزانية العامة انخفاضا ب 6024.1 مليار دج مقارنة بسنة 2012 ب 7058.1 مليار دج وتتوالى هذه الانخفاضات لتشهد 5534.9 في 2017، ويعود سبب هذا الانخفاض بسبب انهيار أسعار النفط بداية من 2014 بالتالي تقلص المواد الأجنبية المتتالية من الجباية البترولية.

ثانيا: تبويب الإنفاق الحكومي (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) خلال الفترة (2000–2018):

تنقسم النفقات الحكومية في الجزائر إلى نوعين هما: نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وتعمل السلطات الجزائرية على توجيه هذه النفقات في إطار سياسات تنموية قائمة على تحضير الاستثمارات العمومة، وسيتم دراسة النفقات الحكومية في الجزائر للفترة (2000 – 2018) مع تحليل تطور هذه النفقات خلال فترة الدراسة.

1. **نفقات التسيير:** هي تلك النفقات المخصصة لسير النشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بإدارة نشاطات الدولة، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أن مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أن نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات[1].

عبارة عن النفقات التي تدفع من اجل المصالح العمومية والإدارة وتجمع نفقات التسيير في أربع أنواع كما جاءت في المادة 24 من قانون المالية 1984، ويقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير الأجهزة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البيانات الحكومية ومعدلات الكاتب، ومنه يمكن ملاحظة أي قيمة مضافة نتيجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني فهذا النوع من النفقات أساس جاء لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وتجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب:

- تخصيصات السلطات العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية.

يتعلق الباب الأول والثاني بالأعباء الشركة في الميزانية العامة، يتم تفصيلها وتوزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي وأما الباب الثالث فيخص الوزارة ويتم توزيعها عن طريق مراسيم التوزيع، وينقسم الباب الأول إلى أقسام يتوزع القسم إلى فصول وتمثل الفصل الواحد الأساسي في توزيع اعتمادات الميزانية وعنصرا مهما في الرقابة المالية[2].

2. **نفقات التجهيز:** تختلف الطبيعة الاقتصادية لنفقات التجهيز عن طبيعة نفقات التسيير، حيث تؤدي نفقات التجهيز إلى توسيع الثروة العمومية وتحسينه، تجهيز الجماعات المحلية، وتتكون هذه النفقات من الاستثمارات في المنشآت الأساسية الاقتصادية، الاجتماعية الإدارية التي لا تعتبر إنتاجية مباشرة ويضاف لهذه النفقات إعانات التجهيز الممنوحة لبعض المؤسسات العمومية[3].

1: راضية بختاش، صالح تومي، **أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية، مركز البصر للبحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، العدد 07، 2006، ص 21.

2: طارق قدوي، **مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2015-2016، ص 64-65.

3: لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص37.

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي زيادة ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز أسم "ميزانية التجهيز" حيث تتفرع نفقات التجهيز إلى ثلاثة أنواع هي:

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى برأس المال[1].

إن المتتبع لتطور النفقات العامة سيمكنه من معرفة توجيهات الدولة في كيفية تخصيص وتوزيع نفقاتها بين التسيير والتجهيز والتي سوف نلخصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تطور النفقات العامة بنوعيها خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		مجموع النفقات العامة
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	
2000	856.2	72.67	321.9	27.33	1178.1
2001	963.6	72.94	357.4	27.06	1321
2002	975.6	62.89	575	37.11	1550.6
2003	1122.8	66.43	567.4	33.57	1690.2
2004	1251.1	66.13	640.7	33.87	1891.8
2005	1245.1	60.67	806.9	39.33	2052
2006	1437.9	58.62	1015.1	41.38	2453
2007	1673.9	53.85	1434.6	46.15	3108.5
2008	2217.8	52.91	1973.3	47.09	4191.1
2009	2300	54.16	1946.3	45.84	4246.3
2010	2659	59.62	1807.9	40.38	4466.9
2011	3879.2	66.27	1974.4	33.73	5853.6
2012	4782.6	67.75	2275.5	32.25	7058.2
2013	4131.5	68.58	1892.6	31.42	6024.1
2014	4494.3	64.24	2501.4	35.76	6995.8
2015	4617	60.30	3039.3	39.7	7656.3
2016	4591.4	62.18	2792.2	37.82	7297.5
2017	4757.8	64.4	2524.8	35.6	7282.6
2018	4584.5	53.13	3141.8	46.87	7726.3

Source : Ministère De Finance Direction Générale De Prévision Et De Politique ;

http://www.mf.gov.dz (23/06/2019 ; 14 :00)

وسنوضح من خلال الشكل الموالي:

1: طارق قدوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 65.

الشكل رقم(06 تطور النفقات العامة بنوعيها خلال الفترة(2000-2018)

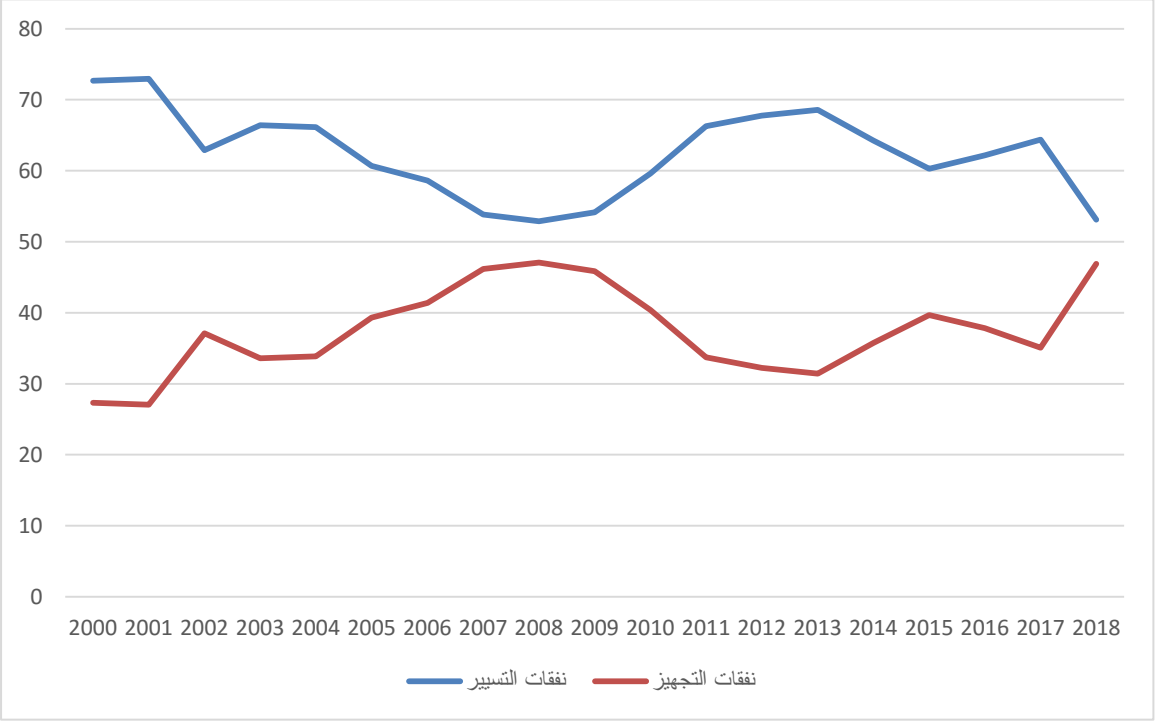

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

يتضح من الجدول (02) والشكل رقم (06) أن النفقات العامة عرفت ارتفاعا بحوالي ثمانية (8) مرات من سنة 2000 إلى سنة 2018 حيث انتقلت من حوالي 1178.1 مليار دج إلى حوالي 7726.3 مليار دج سنة 2018، مع تسجيل تذبذبات في نسبة نموها من سنة إلى أخرى وهذا ما يوضحه الشكل البياني (06)، ويعود هذا التنامي في النفقات العامة في المجمل إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي أدت إلى تحول جذري في السياسة المالية عامة وسياسة الإنفاق الحكومي خاصة، حيث اتبعت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية قصد الخروج من التبعات السلبية للاصطلاحات الاقتصادية لسنوات التسعينات وبذلك ارتفع حجم الإنفاق الحكومي بشقيها الجاري والاستثماري، ولعل أهم ما يميز سياسة الإنفاق الحكومي في الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2007 هو الارتفاع الكبير في نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير، فبعدما كانت نسبتها سنة 2000 تقدر ب 27.33%فقد بلغت 46.15%سنة 2007 وهذه الزيادة المعتبرة مردها إلى تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي بين سنتي 2001 و2009، حيث عملت على استثمار عائدات البترول بالدرجة الأولى في قطاعات الأشغال العمومية والبناء والفلاحة والري ومختلف مشاريع البنية التحتية إلا أنه منذ سنة 2010 بدأت وتيرة تنامي نفقات الاستثمار تعرف تراجعا سنة بعد سنة لتصل إلى أدنى مستوياتها سنة 2017، حيث لم تتعدى مخصصاتها 35.6%من إجمالي النفقات العمومية، رغم أن مخصصات نفقات التجهيز في ميزانية 2017 بأرقامها المطلقة تبقى مرتفعة مقارنة بسنوات قبل 2014، حيث سجلت نفقات التجهيز

حوالي 2501.4 مليار دج في حين لم تتعدى مخصصات نفقات التجهيز 1434.6 مليار دج سنة 2007، أما بين سنتي 2016 و 2015 فقد انخفضت بحوالي 18.7% بسبب سياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة الجزائرية بعد تراجع الإيرادات النفطية منذ ديسمبر2014 بحيث سجل برميل النفط حوالي 112.66 دولار للبرميل، لينخفض إلى حدود 47.96 دولار للبرميل في جويلية 2017 وعلى إثر هذا الانخفاض المحسوس ارتكزت الحكومة في مشروع قانون المالية لسنة 2017 تحديد –ولأول مرة– آلية تسقيف تسري على المدى المتوسط لسنوات 2017-2018، حيث يمنع تجاوز النفقات العامة للدولة سقف 6800 مليار دج، أي ألا تتجاوز نفقات الدولة كلية عتبة 62 مليار دولار، وعليه تم تسقيف ميزانية التسيير التي تمثل كتلة الأجور النصيب الأهم فيها انطلاقا من سنة 2017 ب 4500 مليار دج، كما ينطبق الأمر أيضا على ميزانية التجهيز المقرر أن تسقف في حدود 2300 مليار دج، وهو ما يبين أن الحكومة اتجهت إلى إلغاء وتوقيف العديد من المشاريع التي كانت مسطرة، قصد التصدي للأزمة المالية جراء انهيار أسعار النفط.

أما فيما يخص سنة 2018 فوفقا لقانون المالية للسنة كأنها فقد سجلت إجمالية النفقات حوالي 7726.3 مليار دج موزعة على ميزانيتي التسيير بمبلغ يقارب 4584.5 مليار دج مقابل 4757.8 مليار دج في 2017، أي انخفاض قدره حوالي سبعة (7) مليار دج، في مقابل ارتفاع ميزانية التجهيز التي سجلت حوالي 3141.8 مليار دج، سنة 2018 مقابل 2524.8 مليار دج 2017، بارتفاع قارب 50%وذلك نتيجة رفع التجميد على الإنجازات الاجتماعية التربوية المتوقعة بسبب الصعوبات المالية من جهة إضافة إلى القيام الدولة بتسديد الديون التي تراكمت لصالح المؤسسات المتعاقدة لإنجاز المشاريع أو توفير السلع والخدمات.

المطلب الثاني: تطور هيكل نفقات التسيير ونفقات التجهيز

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى تطور هيكل كل من نفقات التجهيز والتسيير في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2016)، وذلك من خلال إلقاء نظرة على ما قامت به الجزائر من توزيع للنفقات على مختلف القطاعات فيما يخص نفقات التجهيز وكذا نفقات التسيير.

أولا:تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال فترة (2000–2016)

لمعرفة توزيع نفقات التجهيز التي قامت بها الجزائر في الفترة (2000-2016) على مختلف القطاعات نتناول الجدول الموالي:

الجدول رقم (03):هيكل نفقات التجهيز خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الصناعة والطاقة	الزراعة	دعم الخدمات المنتجة	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	التربية والتكوين	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	السكن	مواضع مختلفة	المخططات البلدية للتنمية	دعم النشاط الاقتصادي
2000	7.27	43.05	1.79	63.84	38.81	12.29	69.51	22.5	30.94	28.7
2001	6.44	59.56	7.54	84.58	53.54	15.94	78.02	27.1	36.08	65.22
2002	7.6	102.44	8.59	94.16	55.95	27.4	88.4	22.62	41.11	54.0
2003	5.9	83.53	12.41	102.26	60.03	31.51	74.93	27.42	43.09	126.37
2004	0.22	97.52	9.92	101.16	61.81	30.81	65.99	39.2	27.89	184.24
2005	0.09	138.54	12.04	185.23	84.54	35.56	67.51	66.79	37.23	244.96
2006	0.13	229.51	13.88	358.03	95.83	44.76	163.05	11.55	52.61	45.45
2007	0.17	214.4	15.39	533.24	126.79	63.24	263.16	28.27	94.52	95.47
2008	0.02	260.39	23.9	729.09	136.26	45.48	276.06	164.4	90.93	153.75
2009	0.13	311.34	17.89	661.62	144.8	82.8	292.48	2235	92.7	119.0
2010	0.16	187.95	15.43	663.94	145.61	80.42	376.54	108.04	74.81	154.96
2011	0.17	204.19	27.10	704.6	137.9	89.2	271.42	321.46	64.45	153.88
2012	0.62	158.01	24.19	628.51	146.94	112.16	614.07	455.64	61.86	46.55
2013	4.63	273.2	27.89	703.73	204.92	115.29	254.71	206.56	72.5	29.16
2014	115.84	290.81	40.2	817.94	191.95	112.88	428.25	407.06	88.04	8.47
2015	118.64	236.52	37.49	1151.41	188.7	113.96	607.93	552.35	82.61	55.24
2016	7.37	271.43	36.22	685.7	159.71	113.12	469.78	600.00	60.00	542.94

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على المعطيات مقدمة من الوزارة المالية على الموقع http://www.mf.gov.dz (2019/06/23 15:30)

تحليل هيكل نفقات التجهيز:

عرفت نفقات التجهيز بدورها زيادة كبيرة منذ سنة 2000، خاصة بعد تحسين الوضعية المالية للجزائر خلال هذه الفترة نتيجة ارتفاع أسعار النفط حيث انتقلت نفقات التجهيز والتي توجد في حالة ارتفاع قوي منذ سنة 2005 (25.8%في 2005 و2006) إلى مستوى أعلى في سنة 2007 و2008، بزيادات تقدر ب 41.3% و37.5%على التوالي وبالمقابل سجلت هذه النفقات في 2009 و 2010 تراجعا بنسبة 1.4% و6% على التوالي، حيث تراجعت نفقات البنى التحتية الاقتصادية والإدارية التي تعتبر إلى حد بعيد الأهم نفقات الاستثمار إلى 40.1% في 2008 بنسبة 16.5% في 2009 و29.6% في 2010 انخفضت نفقات البنى التحتية في قطاع الفلاحة والري بنسبة 31.2% (19.6% في 2009).

إن النفقات الأخرى التي لها وزنا معتبرا في مجموع نفقات التجهيز تكون غما ارتفعت بقوة كالنفقات لفائدة قطاع السكن (20.1%) النفقات المختلفة (63%) والنفقات في رأس المال (30.2%) أو انخفضت على غرار نفقات

التربية والتكوين 10.7% ونفقات البنى التحتية الاجتماعية والثقافية (20%) وفي سنة 2011 نلاحظ ثبات حصة قطاع البنى التحتية الاجتماعية عند 5% من إجمالي نفقات التجهيز، أما بخصوص بقية القطاعات الأخرى كقطاع الصناعة والزراعة والصيد البحري نلاحظ أن حصصها كانت ضعيفة جدا بالمقارنة مع القطاعات الأخرى أما في سنة 2013 بلغت نفقات التجهيز 1892.6 مليار دج أي بارتفاع نسبته 60.6%في ظرف سنتين نتج عن هذا الارتفاع القوي لنفقات التجهيز 537.9 أساسا عن نفقات البنى التحتية والإدارية 214.2 مليار دج أما نفقات قطاع المناجم والطاقة فقد انتقلت من 4.63 مليار دج في 2013 إلى 115.84 مليار دج سنة 2014 وبزيادة أقل في 2015 حيث بلغت 3039.3 مليار دج (21.5%) انخفضت للسنة الثانية على التوالي لتبلغ 2631.5 مليار دج في 2017 مقابل 2711.9 مليار دج في 2016 ومس هذا لانخفاض في نفقات التجهيز كل القطاعات بالاستثناء قطاع السكن وهناك نفقات أخرى توزعت كالآتي الطاقة والمناجم انخفضت ب 5.4% لتبلغ 25.5 مليار دج مقابل 27 مليار دج في 2016 و114.7 مليار دج 2015، وتراجع الموارد المائية والفلاحة ب 12.2% من 236 مليار دج سنة 2016. والسبب الرئيسي من انخفاض نسبة نفقات التجهيز من 2014إلى 2018 تراجع إيرادات الدولة إثر الأزمة النفطية الأخيرة منها الحكومة الجزائرية إلى ضرورة تطبيق سياسة التقشف وما نتج عن ذلك تجميد المشاريع خصوصا التي تتطلب تمويلات مالية ضخمة.

ثانيا: تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

تقسم نفقات التسيير في الجزائر حسب طبيعتها إلى ستة أقسام رئيسية متمثلة في نفقات المستخدمين، منح المجاهدين، مواد ولوازم، التحويلات الجارية، خدمات الإدارة، فوائد الدين العام، نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	نفقات المستخدمين	منح المجاهدين	مواد ولوازم	التحويلات الجارية	خدمات الإدارة	فوائد الدين العام
2000	289.6	67.7	54.6	2000	92	162.3
2001	324	54.4	46.3	267.8	114.6	147.5
2002	301.1	74	69.8	254.1	133.6	143
2003	329.9	63.2	58.8	395.5	161.4	114
2004	391.4	69.2	71.7	457.1	176.5	85.2
2005	418.5	79.8	76	410.1	187.5	73.2
2006	447.8	190.5	95.7	517.7	215.6	86.6
2007	526.2	101.6	93.8	598.7	273	80.5
2008	838.7	103	111.7	896.8	360.8	61.4
2009	910.9	130.7	112.5	696	412.5	37.4
2010	1212.6	151.3	121.7	627	513.3	33.2
2011	1774.7	163.2	129.7	987.8	786.1	37.7
2012	1988.4	185.3	135.2	1645	786.7	42
2013	1855.3	226.5	149.1	1147.1	709.4	44.2

2014	2007.2	218.4	161.9	1333	736	37.8
2015	2170.9	223	179.7	1270.6	730.2	42.6
2016	2186	198	138	1814.2	728.7	47
2017	2286.1	215.8	119.8	1972.1	776.8	154

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على المعطيات مقدمة من الوزارة المالية على الموقع http://www.mf.gov.dz (**2019/06/23 16:00**).

وللإيضاح أكثر لدينا المنحنى البياني الموالي:

الشكل رقم (07): منحنى بياني يوضح تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة2000-2017

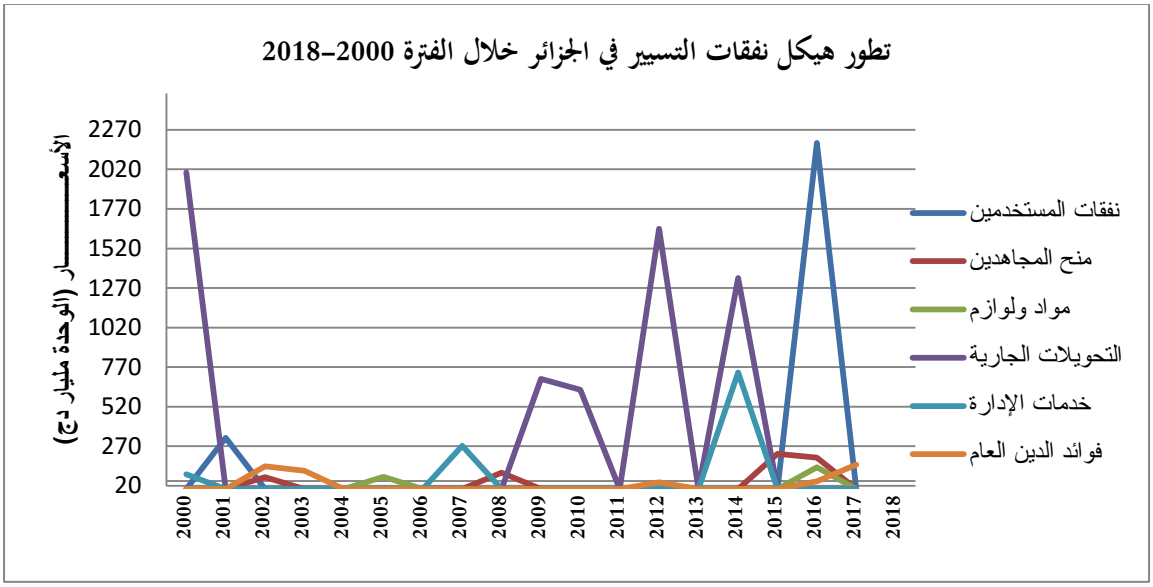

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

تحليل هيكل نفقات التسيير:

نفقات التسيير هي النفقات التي تسمح للدولة بتسيير وأداء مهامها بصفة عادية ومستمرة وذلك ضمانا للسير الحسن لأجهزة الدولة الإدارية فقد ظلت تمثل حوالي 60% كمتوسط من إجمالي النفقات خلال الفترة المدروسة (2000-2017)، مع تسجيلها لوتيرة انخفاض سنوي، فبعدما كانت تتعدى 72% من إجمالي النفقات الكلية سنة 2000، فقد انخفضت إلى حدود 53% سنة 2018 وخلال فترة (2000-2009) تزايدت نفقات المستخدمين من 289.6 مليار دج سنة 2000 حتى وصلت إلى 910.9 مليار دج سنة 2009، وذلك بزيادة نسبتها تقدر بحوالي 21.5%وذلك بسبب الإضرابات المتتالية للعمال ومطالبتهم برفع الأجور، كما عرض التحويلات الجارية تزايد من 200 مليار دج سنة 2000 إلى 696 مليار دج في سنة 2009 وذلك بسبب الزيادة في دعم المنتجات الغذائية الأساسية ومحاولة شراء السلم الاجتماعي، أما بالنسبة لخدمات الإدارة ارتفعت هي الأخرى من 92 مليار دج سنة 2000 إلى 412.5 مليار دج في سنة 2009 بزيادة وصلت إلى 320.5 مليار دج، وأما عن منح المجاهدين ارتفعت بنسبة 26.5% خلال فترة 2000-2009، إما عن فوائد الدين العام انخفضت من 162.3 مليار دج من سنة 2000 إلى 37.4 مليار

دج في سنة 2009، وذلك بسبب القرار القاضي بتسديد الديون مسبقا كاستغلال للبحبوحة المالية وبحلول سنة 2010 ارتفعت نفقات التسيير وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع نفقات الأجور والرواتب نتيجة الاحتجاجات التي قامت بها مختلف النقابات العمالية، لتعاود الانخفاض مرة أخرى سنة 2013 نتيجة الانخفاض المسجل في التحويلات الجارية 1147.1 مليار دج الناتج أساسا عن انخفاض في بند التحويلات الأخرى (الجماعات المحلية والتحويلات)، وبقدر أقل عن انخفاض في نفقات الخدمات الإدارية 709.4 في سنة 2013، إضافة إلى انخفاض ضعيف في نفقات المستخدمين، حيث يفسر هذا التراجع كون المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات احتوت الأثر الرجعي على عدة سنوات للزيادات في الأجور لكن سرعان ما عادت للارتفاع سنة 2014 (8.8%) وواصلت نموها عام 2015، نتيجة هذه الزيادة عموما عن ارتفاع نفقات المستخدمين من 2007.2 مليار دج في 2014 إلى 2170.9 مليار دج سنة 2015 مع تراجع طفيف في التحويلات الجارية 1270.6 مليار دج بما في ذلك الخدمات الإدارية وبحلول سنة 2016 ارتفعت نفقات المستخدمين ب 2186 مليار دج.

إجمالا عرفت نفقات التسيير انخفاضا كثيرا سنة 2017 بفعل سياسة التقشف التي طبقتها الحكومة بشكل واضح بعد تراجع أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014 خاصة البند الذي يحتوي على مجمل التحويلات الجارية كما تم تجميد التوظيف في العديد من القطاعات، وكذلك أعمال الصيانة وتجديد المعدات...الخ.

المطلب الثالث: أسباب الزيادة في الإنفاق الحكومي في الجزائر

إذا أردنا معرفة الأسباب التي كانت وراء الزيادة في الإنفاق فلابد من معرفة هيكل الإنفاق ما بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز .

أولا: نفقات التجهيز:

يعود السبب الرئيسي في ارتفاع نفقات التجهيز إلى إتباع الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الموجه خصوصا للاستثمار (البنية التحتية، توفير السكن، خلق فرص عمل جديدة، الري والفلاحة، تحسين الخدمات العامة) وقد اتضحت مهام هذه السياسة إبتداءا من سنة 2001 التي تسجل فيها حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري زيادة بنسبة 36.13%بالمقارنة مع سنة 2000 بعدما أقرت الحكومة تنفيذ برامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال فترة 2001-2004واستمرت نفقات التجهيز في الزيادة من خلال الفترة السابقة وخلال الفترة 2005-2009 وهي الفترة المتخصصة لتنفيذ البرامج التكميلي استمرت نفقات التجهيز في الارتفاع وقد سجلت مستويات كبيرة مقارنة بالفترة الأولى بسبب حجم الاستثمار المنجزة حيث بلغ متوسط الزيادة خلال هذه الفترة26.61% مقارنة ب 18.46% خلال الفترة 2001-2004 وهذا يعود إلى المبلغ الهائل المرصود للبرنامج

التكميلي وانعكست هذه الزيادة على هيكل النفقات الحكومية الذي سجل تغييرا لصالح نفقات التجهيز التي انتقلت نسبتها من إجمالي الإنفاق الحكومي من 28.8% سنة 2000 إلى 41.42% سنة 2006 ثم إلى 54.84%سنة 2009، وهو ما يعكس شدة توجه الحكومة نحو إقامة مشاريع استثمارية عن طريق التقشف في ميزانية التسيير وإعطاء الأولوية لميزانية التجهيز وقد استمرت نفقات التجهيز في الزيادة في سنة 2010 حيث سجلت في هذه السنة زيادة بحوالي 8%مقارنة بسنة 2009 وقد عرفت سنة 2010 بدأ تنفيذ برنامج الخماسي 2010-2014 والذي خصص له مبلغ 2121.4 مليار دج للاستثمارات العمومية.

وقد سجلت سنة 2015-2014 ارتفاعا قدره 11.28%وذلك رغم الإيرادات التقشفية المعتمدة نتيجة تذبذب أسعار النفط حيث تتواصل نفقات الجزائر ارتفاعها وهو أمر منطقي نتيجة زيادة عدد سكانها وارتفاع أسعار من المنتجات في الأسواق العالمية.

أما سنة 2016 تراجعت نفقات التجهيز بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تتسم بعدم استدامة الميزانية بسبب نقص الموارد المالية.

ثانيا: نفقات التسيير:

من خلال الجدول السابق (04) يتضح أن أسباب ارتفاع النفقات الجارية تعود في الأساس إلى الارتفاع المستمر والهائل لكل من التحويلات الجارية وتعويضات العاملين (أجور الموظفين).

ففيما يتعلق بالتحويلات الجارية عرفت زيادات هامة بسبب الزيادة في الإعانات الاجتماعية والتحويلات إلى الأسر نقدا أو عينا للتخفيف من الأعباء المالية المتعلقة بمخاطر اجتماعية معينة أو الاحتياجات المحددة حصرا (المرض، الحوادث، العجز، الشيخوخة، البقاء على قيد الحياة، الأمومة، الأسرة، البطالة، الإسكان، الفقر والاستبعاد الجماعي) بالإضافة إلى ارتفاع النفقات على الخدمات الإدارية بهدف تحسين فرص وصول المواطنين للخدمات العامة وبأفضل جودة، في إطار عمل الحكومة على تحديدها وعصرنتها بما يتناسب متطلبات العصرنة، وقد ارتفعت نسبة التحويلات الجارية من إجمالي الإنفاق من 35.8% سنة 2000 إلى 48% سنة 2005 لتصل إلى 52.83%سنة 2010، ويعود السبب في ذلك إلى تكفل الحكومة بتعويض المتضررين من الكوارث الطبيعية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى الإعانات الموجهة للمواطنين لتوفير السكن اللائق لهم والقضاء على السكن الهش، وتحسين الرعاية الصحية والقضاء على الأمية وكذا المنح الموجهة للفئات المعوزة حيث ارتفع عدد المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن وكذا من التعويض على الأنشطة ذات المنفعة العامة، بالإضافة إلى هذا ارتفعت قيمة المنحة الجزافية للتضامن من 1000 إلى 3000 سنة 2007، كما ضاعفت الدولة جهودها في التكفل بالمعوقين والمسعورين (بدون مأوى)،

والمساجين المحرومين الذين أصبحوا يستفيدون إبتداءا من سنة 2006 من إعانة اجتماعية ومالية عند الإفراج تقدر ب 2000دج.

هذا بالإضافة إلى الإعانات العينية المقدمة للفئات الفقيرة كقفة رمضان، كل هذه الأسباب وأخرى ساهمت في رفع قيمة التحويلات الجارية ومن ثم ارتفاع نفقات التسيير.

وانخفضت الأجور ب 7.17% سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 أين بلغت 1988.4 دج لثبات الحد الأدنى المضمون للأجور في حدود 18000 دج منذ 2012 وتخلص الدولة من مخلفات الأجور الناتجة عن الأثر الرجعي بمعدل 8.18%سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 أين بلغت 1855.3 مليار دج واستمرت في الارتفاع إلى غاية 2016، وعادت النفقات الجارية إلى الارتفاع في 2017 (3.8%) ويرجع هذا كليا إلى ارتفاع كل من التحويلات الجارية 167.9 مليار دج والفوائد والدين العمومي إلى 1540 مليار دج سنة 2017.

المبحث الثاني: تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على التوازن الاقتصادي الخارجي

تهدف الدراسة من خلال هذا المبحث إلى تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على التوازن لاقتصادي الخارجي والعلاقة التي تكمن بينهما من خلال دراسة تطور رصيد ميزان المدفوعات وكذا تطور عناصر هيكله وتحليل الوضعية المالية الخارجية للجزائر.

المطلب الأول: تحليل ميزان المدفوعات

سنحاول في هذا المطلب تحليل ميزان المدفوعات من خلال ترجمة المعطيات الرقمية غلى منحنيات بيانية ثم محاولة إعطاء دراسة حول هذه المعطيات. وذلك بالتطرق إلى تطور رصيد ميزان المدفوعات وكذا تطور هيكله خلال فترة الدراسة (2000-2018).

أولا: تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2018)

تتلخص أهمية ميزان المدفوعات في أنه وسيلة مهمة للتحليل الاقتصادي حيث يوضح المركز الذي تحتله الجزائر في الاقتصاد العالمي كما يمكن الاعتماد عليه كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية بهدف امتصاص الفائض أو إزالة العجز، وذلك بإتباع الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) من الجدول الموالي.

الجدول رقم (05): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات
2000	570.0
2001	478.5
2002	291.7
2003	575.9
2004	666.9
2005	1243.4
2006	1231.5
2007	2041.0
2008	2379.9
2009	2800.7
2010	1149.9
2011	1472.9

933.8	**2012**
8.56	**2013**
-448.77	**2014**
-2763.4	**2015**
-2824.3	**2016**
-2569.7	**2017**
*-501.2	**2018**

Source : **Banque d'Algérie**.

وزارة المالية على موقع 20: 21 .24/06/2019 /http://www.mf.gov.dz

***إحصائيات تقديرية للثلاثي الأول 2018.**

ويمكن تمثيل معطيات الجدول أعلاه من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (08): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

سجل حساب ميزان المدفوعات مدعما بمستويات عالية لأسعار النفط في السوق الدولية فوائض لمدة خمسة عشرة سنة متتالية، ليشهد سنة 2014 أو عجز له منذ 1998، نظرا للطابع المحدود للحساب الجاري لميزان المدفوعات في الجزائر، مكنت هذه الفوائض من تراكم مستمر لاحتياطي الصرف الذي بلغ 1940 مليار دولار في نهاية 2013، وتجدر الإشارة إلى أن الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات في سنة 2009 قد غذيّ باحتياطات الصرف الرسمية.

وخلال الفترة (2000-2014) مثلت صادرات المحروقات ما يقارب 98% من إجمالي الصادرات من السلع، وارتفع مستوى الواردات إلى 71.4 مليار دولار في 2014 ما يمثل أكثر من ستة (6) أضعاف مستواها في سنة 2000 (11.71 مليار دولار) أقفلت تنوع الصادرات من السلع خارج المحروقات والوتيرة المتزايدة للواردات من السلع والخدمات تمثل أهم نقاط ضعف ميزان المدفوعات في الجزائر.

ثانيا: تطور عناصر هيكل ميزان المدفوعات للفترة (2000-2016)

لمعرفة تطور هيكل ميزان المدفوعات لدينا الإحصائيات التالية:

الجدول رقم(06):تطور عناصر هيكل ميزان المدفوعات للفترة (2000-2016)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	إجمالي الصادرات	قيمة الواردات	رصيد الميزان التجاري	رصيد ميزان الخدمات	رصيد ميزان التحويلات	رصيد الميزان الجاري	رصيد حساب رأس المال
2000	21.65	9.35	12.3	-4.16	0.79	8.93	-1.36
2001	19.09	9.48	9.31	-3.22	0.67	6.76	-0.87
2002	18.71	12.01	6.70	-3.41	1.07	4.36	-0.17
2003	24.47	13.32	11.14	-3.99	1.75	8.84	-1.37
2004	32.22	17.75	14.27	-5.61	2.46	11.2	-1.87
2005	46.33	19.86	26.64	-7.35	2.06	21.8	-4.24
2006	54.74	20.68	34.06	-6.72	1.61	29.95	-11.22
2007	60.59	26.35	34.23	-5.87	2.22	30.95	-1.08
2008	78.59	38.07	40.52	-8.84	2.77	30.45	2.54
2009	45.18	37.40	7.78	-10	2.63	0.41	3.45
2010	57.09	38.89	18.20	-8.70	2.65	12.16	3.42
2011	72.89	46.93	25.96	-10.85	2.65	17.77	0.34
2012	71.42	51.57	20.17	-11.04	3.17	12.30	-0.25
2013	46.87	54.98	9.88	-11.51	2.79	1.05	-1.01
2014	60.12	59.67	0.46	-12.95	3.21	-9.28	3.39
2015	34.57	52.64	-18.08	-11.97	2.77	-27.29	-0.25
2016	29.31	49.43	-20.13	-8.91	2.82	-26.22	0.19

Source : Banque d'Algérie.op. Cit

ومع تمثيل البياني فيما يلي:

الشكل رقم (09) تطور عناصر هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000–2016)

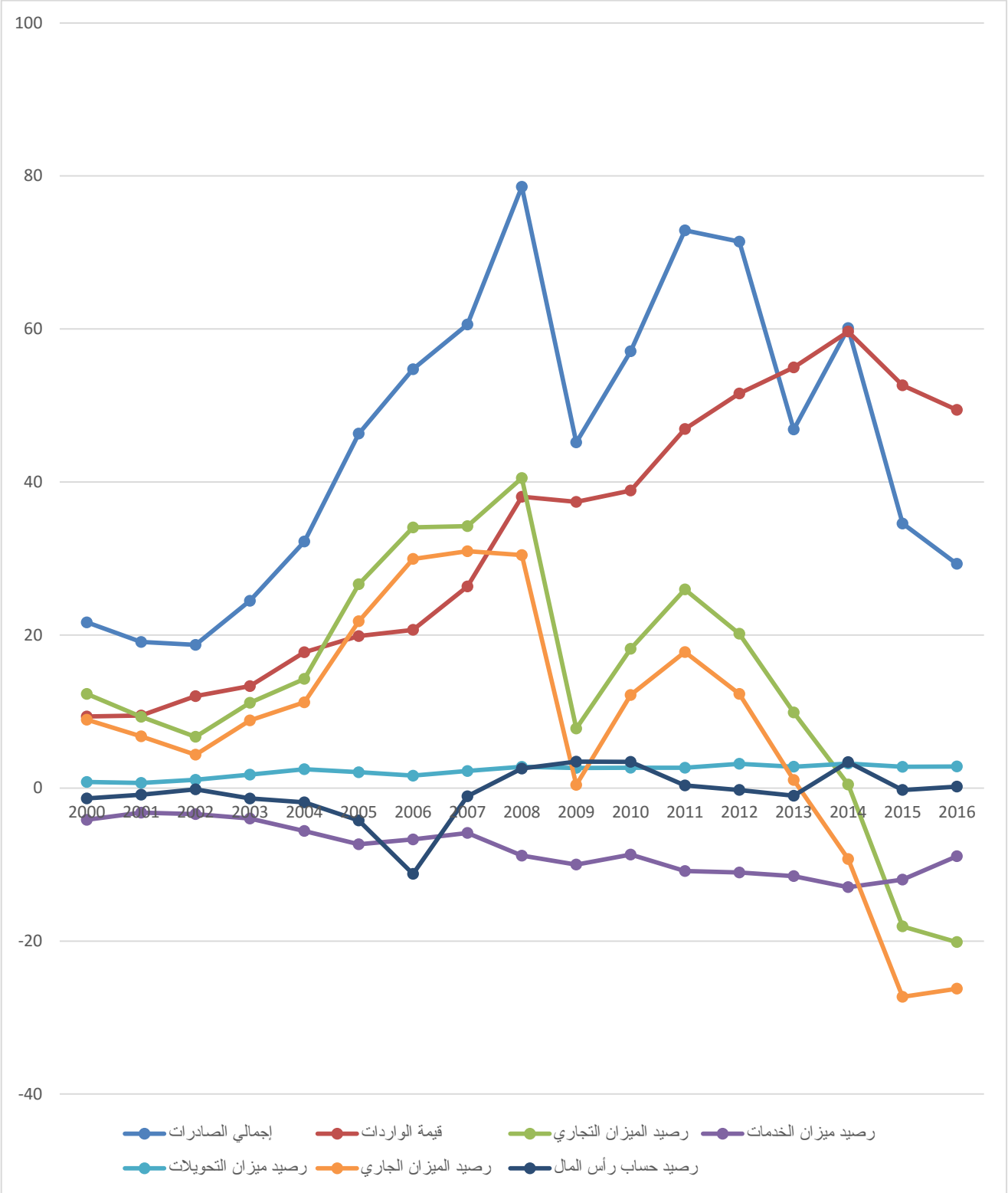

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول (06) والشكل (09)نلاحظ ارتفاعا كبيرا في قيمة الصادرات الإجمالية في الفترة ما بين (2000-2018) ويعود هذا إلى أسعار النفط في هذه المرحلة، حيث سيطرت صادرات المحروقات بأكثر من 97% من إجمالي الصادرات الوطنية طوال فترة الدراسة، بالإضافة إلى أن الجزائر حققت حوالي 106 اكتشاف للنفط والغاز خلال هذه الفترة، أما سنة 2009 فشهدت انخفاضا في متوسط برميل البترول بنسبة 37.37% مقارنة مع 2008، وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2007 ليعود بعدها إلى التحسن سنة 2010 ليصل إلى 71.74 مليار دولار في نهاية سنة 2012، ونتيجة للاتجاه التنازلي لسعر النفط إبتداءا من السداسي الثاني لسنة 2014، والذي استمر طيلة سنة 2015 انخفضت قيمة الصادرات من المحروقات بنسبة 15.6% في 2016 بالرغم من الزيادة في الكميات المصدرة.

أما قيمة الواردات فقد اتجهت نحو الارتفاع من سنة 2000 إلى غاية سنة 2012 نتيجة لعدة أسباب أهمها انطلاق البرامج التنموية، ارتفاع العائدات من العملة الصعبة، انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي أما العملات الدولية الرئيسية خاصة خلال سنة 2003، مما ترتب عنه ارتفاع قيمة الواردات من دول هذه العملات عند تحويلها للدولار مما أدى إلى تسجيل فوائض كبيرة نوعا ما في رصيد الميزان التجاري خلال السنوات (2000-2012).

وشهدت سنة 2016 الانخفاض الثاني على التوالي لقيمة الواردات، وذلك بعد أكثر من ثمانية عشر (18) سنة من الاتجاه التصاعدي باستثناء سنة 2019، أين تراجعت من 59.67 مليار دولار في 2014 إلى 52.65 مليار دولار في 2015 ثم إلى 49.44 مليار دولار في 2016، أي انخفاض قدره 3.210 مليار دولار بين سنتي 2015 و 2016.

أما بالنسبة لرصيد الميزان الخدمات فقد سجل عجز طيلة فترة الدراسة، وهذا راجع إلى تدهور قطاع السياحة نتيجة النقص الكبير لأغلب الخدمات، ما أدى إلى تغيير الوجهة للخارج لأغلب الجزائريين والسياح على حد سواء، فضلا عن ارتفاع التكلفة، هذا العجز بلغ أقصاه سنة 2014 ب 12.59 مليار دولار.

بفضل البرامج التنموية التي انتهجتها الدولة في هذه الفترة بسبب انتعاش قطاع المحروقات تبين أن رصيد ميزان التحويلات وانطلاقا من سنة 2002 حتى سنة 2012 عرف انتعاشا كبيرا راجع بالدرجة الأولى إلى الاستقرار الأمني والاقتصادي الذي شهد الجزائر بداية من سنة 2000، إضافة إلى مستوى الأجور والمنح ومعاشات التقاعد بسبب دخول الأورو الذي أحدث تضخما في الأجور، وتحسن أداء خدمات التحويلات المصرفية والبريدية وتحسن أداء خدمات الصرف، وسجل سنة 2016 فائضا قدره 2.82 مليار دولار بزيادة طفيفة تقدر ب 2.77 مليار دولار مقارنة بسنة 2015.

يتكون الميزان التجاري من الميزان التجاري وميزان الخدمات ثم ميزان التحويلات، وبعد تحليل تطور أرصدة كافة البنود المشكلة له، يمكن تبيين هذه الأرصدة مجتمعة من خلال التطرق إلى تطور رصيد الميزان الجاري، ومن

الملاحظ أن الميزان التجاري يتحكم بشكل كبير في وضعيته، وفي المقابل أن وضعية أسعار النفط تعتبر هي المحدد الأساسي للتطور الحاصل في الميزان التجاري الجزائري، وعليه فإن الميزان الجاري إبتداءا من سنة 2004 شهد زيادة تصاعدية إلى غاية سنة 2012، ما عدا سنة 2009أين سجل انخفاضا من 30.45 مليار دولار سنة 2008 إلى 40.2 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط نتيجة الأزمة المالية العالمية، ليعود الارتفاع حيث وصل إلى قيمة 12.30 مليار دولار نهاية 2012.

وفي سنة 2016 سجل الحساب الجاري عجزا قدره 26.22 مليار دولار وهو العجز الثالث على التوالي بعد أكثر من خمسة عشر (15) عاما من الفوائض يرجع ذلك أساسا إلى تراجع الواردات ب 3.21 مليار دولار، ويعكس هذا العجز في الحساب الجاري الفائض في إجمالي النفقات الداخلية على المداخيل الناجمة عن النشاط الاقتصادي الوطني والتي يلعب فيها العجز في المالية العامة دورا هاما.

وتميز حساب رأس المال بأرصدة سالبة طوال فترة الدراسة عدا الفترة (2008-2011) لارتباط رصيده برصيد رؤوس الأموال الرسمية الصافية، وعملية سداد الديون الخارجية إبتداءا من سنة 2004، وهذا من خلال الاستفادة من ارتفاع أسعار البترول إبتداءا من سنة 1999، وما نتج عنه من تشكيل احتياطي من العملة الصعبة.

وفي سنة 2006 فقد عرف ميزان رأس المال تدهورا كبيرا في الرصيد قدر ب 11.22 مليار دولار، وهذا بسبب التسديدات المسبقة للدين الخارجي خلال هذه الفترة وبعدها انخفض العجز من ميزان رأس المال سنة 2007 ليسجل فائضا متزايدا خلال الفترة (2008-2011) ليصل هذا الرصيد إلى 340 مليار دولار في سنة 2011، وسجل عجزا سنة 2015 بسبب تحويل 2.34 مليار دولار متعلق بعملية سحب استثمار خارجي ليسجل رصيدا موجبا سنة 2016.

المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية الخارجية

أدت العجوزات المعتبرة في ميزان المدفوعات المسجلة سنة 2015و2016 والعجز الأجل حدة المسجل لسنة 2017 إلى تراجع حاد للاحتياطات الرسمية للصرف (باستثناء الذهب). بالفعل فقد انتقلت الاحتياطات من 178.94 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2014 إلى 144.13 مليار دولار نهاية ديسمبر 2015، ثم إلى 114.14 مليار دولار سنة 2016 لتنتهي عند 79.33 مليار دولار في نهاية سنة 2017.

مع ذلك لا يزال مستوى احتياطات الصرف معتبرا، ممثلا ما يقارب 20 شهرا من الواردات من السلع والخدمات لاسيما وان مستوى الدين الخارجي على المدى المتوسط والطويل يبقى منخفضا تاريخيا (1.12 من إجمالي الناتج الداخلي)، يفسر المستوى الذي وصلت إليه هذه الاحتياطات قدرة مقاومة الاقتصاد الوطني تجاه الانخفاض المادي في أسعار النفط منذ جوان 2014.

لهذا السبب علاوة على ضرورة الحفاظ على مستوى ملائم المعبر عنه بعدد أشهر الاستيراد وفقا للممارسات الدولية الجيدة، يصبح من الضروري أن يتم توجيه هذه الاحتياطات من الصرف أساس نحو تمويل الواردات من السلع والخدمات التي تساهم في نمو الاستثمار الإنتاجي المسوق في الصناعات المستعملة والخدمات الإنتاجية، باعتباره الكفيل الوحيد لتنويع الاقتصاد الوطني ورفع الصادرات خارج المحروقات.

فيما يخص إجمالي الدين الخارجي فقد سجل في سنة 2015 أدنى مستوى له (3.02 مليار دولار) منذ سنة 2006، أي السنة التي تم فيها الدفع المسبق لجزء كبير من قائمه في سنة 2017 سجل إجمالي الدين الخارجي ارتفاعا طفيفا ليصل إلى 3.99 مليار دولار بما في ذلك 1.529 دولار كدين عام خارجي مقابل 3.85 مليار دولار في نهاية 2016 بما في ذلك 1.372 مليار دولار كدين عام.

أما فيما يتعلق بقائمة الدين العام الخارجي متوسط وطويل الأجل فقد بلغ 1.893 مليار دولار في نهاية سنة 2017، مقابل 1.863 مليار دولار في نهاية 2016، يرجع هذا التدفق الإضافي في مستوى الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل (30 مليون دولار) إلى :

- تعبئة 11 مليون دولار في سنة 2017؛
- سداد أصل قدره 178 مليون دولار؛
- أثر التقييم غير المواتي (197 مليون دولار) على قائمة الديون في سنة 2016. والمرتبط بارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار في 2017.

على سبيل الإشارة يتعلق أكبر قسط من التعبئات سنة 2017 بالتسبيقات الممنوحة من الشركات الأم لفروعها المتواجدة الجزائر. أما قائمة الدين القصير الأجل الذي يتجاوز قائمة الدين المتوسط وطويل الأجل للسنة الرابعة على التوالي فقد ارتفع بشكل طفيف في سنة 2017 ليصل إلى 2.096 مليار دولار مقابل 1.986 مليار دولار في 2016.

المطلب الثالث:دور الإنفاق الحكومي في تفعيل التوازن الخارجي

يبين هذا المطلب أثر الإنفاق الحكومي على الصادرات والواردات والمديونية الخارجية خلال الفترة (2000-2017) وسنعالجه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): تطور النفقات العامة والصادرات والواردات (2000-2017)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	إجمالي النفقات	إجمالي الصادرات	صادرات خارج المحروقات	الصادرات من المحروقات	نسبة الصادرات من المحروقات من الصادرات الكلية %	إجمالي الواردات
2000	9.90	21.65	0.59	21.06	97.3	9.35
2001	11.11	19.09	0.56	18.53	97.06	9.48
2002	13.04	18.71	0.61	18.11	96.8	12.01
2003	14.21	24.47	0.47	23.99	98.03	13.32
2004	15.90	32.22	0.67	31.55	97.9	17.75
2005	17.25	46.33	0.74	45.59	98.4	19.86
2006	20.62	54.74	1.13	53.61	97.9	20.68
2007	26.13	60.59	0.98	59.61	98.4	26.35
2008	35.23	78.59	1.40	77.19	98.2	38.07
2009	35.70	45.18	0.771	44.415	98.3	37.40
2010	37.55	57.09	0.969	56.121	98.3	38.89
2011	49.21	72.89	1.227	71.661	98.3	46.93
2012	59.33	71.47	1.153	70.583	98.7	51.57
2013	50.64	46.87	1.051	63.816	136.1	54.98
2014	58.81	60.12	1.667	58.462	97.2	59.67
2015	64.36	34.57	1.485	33.081	95.77	58.64
2016	62.07	29.31	1.391	27.919	95.2	49.43
2017*	46.53	34.57	1.367	3.202	96.04	48.98

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر ووزارة المالية على الموقع http://www.mf.gov.dz **(11:30 .2019/06/28)**

بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2004، 2008، 2012، 2017 من الموقع الالكتروني : https://www.bank-of algeria.dz /html/rapport.htm (11:30 .2019/06/28)

***وضعية مؤقتة**

فمن خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن:

1. أثر الإنفاق الحكومي على الصادرات (2000-2017):

نلاحظ أن هناك تزايد كبير في النفقات العامة إذا ان الهدف المرجو كان تقليل نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات لكن نلاحظ ثبات نسبة صادرات المحروقات واستحواذها على ما يقارب 98% على غرار الصادرات خارج المحروقات التي لا تتعدى نسبتها 2 % وعليه فإن السياسة الإنفاقية لم تخلق قطاعات أخرى تساهم في الصادرات

الجزائرية على سبيل المثال المشاريع الاستثمارية التي نقدمها للدولة (ONSJ) لم تعد بالنفع رغم الحصص المخصصة لها، وعليه فإن هناك عدم فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في بلوغ هدف تنويع الصادرات.

2. أثر الإنفاق الحكومي على الواردات (2000–2017):

على الرغم من زيادة النفقات العامة إلا أن فاتورة الاستيراد عرفت ارتفاعا رهيبا من سنة 2000 إلى غاية 2014 بحيث بلغت سنة 2014مبلغ 59.67 مليار دولار وهذا نتيجة لتغطية الطلب المحلي المتزايد سواء الحكومي أو الخاص.

أما السنوات 2015، 2016، 2017 عرفت انخفاضا تدريجيا ليس بسبب نجاح البرامج الإنفاقية في التقليل من فاتورة الواردات وإنما راجع إلى الإجراءات التي طبقتها الجزائر بعد أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 2014 كنظام الحصص ومنع استيراد بعض المواد.

وكل هذا دليل على أن النفقات العامة التي كان الهدف الأساسي منها تغطية الطلب المحلي لم تنجح في تلبية متطلبات المجتمع المحلي.

3. أثر الإنفاق الحكومي على المديونية الخارجية (2000–2017):

يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين ، الفترة الأولى (2000-2005) المديونية كانت كبيرة، في حين سنة 2006 كانت سنة تحول في قيمة المديونية وذلك نتيجة اتخاذ قرار الدفع المسبق للديون الذي كان نتيجة تكون البحبوحة المالية كبيرة وهذا راجع إلى الارتفاع القياسي في أسعار النفط، وبلوغها حوالي 100 دولار للبرميل، أما الجزء المتبقي لم يكن نتيجة عدم قدرة الجزائر على التسديد وإنما راجع إلى شروط الدائنين بغية إبقاء الجزائر تبعة لهم.

وهذا دليل على أن الجزائر وجهت جزءا كبيرا من نفقاتها للتخلص من مشكلة المديونية.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراستنا للفصل الثالث الذي يتناول أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي الخارجي من خلال تحليل تطور الإنفاق الحكومي الجزائري خلال الفترة (2000-2018) الذي عرف التزايد المستمر لحجمه، فقد سمح تحسن الوضعية المالية للجزائر معظم السنوات باستثناء بعض السنوات الأخيرة نتيجة الارتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات بتحول السياسة الاقتصادية المتبعة إلى السياسة التوسعية في الإنفاق الحكومي قصد الخروج من التبعات والأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد والتي نتج عنها تدهور النشاط الاقتصادي والمستوى المعيشي للأفراد وكذا افتعال ظاهرة البطالة وارتفاع معدلاتها،وفي المقابل تحليل التوازن الاقتصادي الخارجي الذي تتأثر به السياسة المالية للجزائر بشكل كبير خاصة تلك التي تمس الأسواق النفطية، ففي حالة ارتفاع أسعار النفط يزداد دخل الدولة وبالتالي زيادة حجم الإنفاق أما في حالة انخفاض أسعار النفط فيحدث العكس، ويعود هذا كله لاعتماد الدولة على مصدر وحيد للتنمية الاقتصادية والمتمثل في قطاع المحروقات، فتصبح بذلك السياسة المالية الدولية عرضة لمخاطر تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الخاتمة

تعتبر العلاقة بين سياسة الإنفاق الحكومي والتوازن الاقتصادي الخارجي من بين الموضوعات التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات المالية والاقتصادية، وهذا لما لها من اثر على التوازن الاقتصادي.

شرعت الجزائر منذ 2000 في تبني سياسة اقتصادية جديدة تقوم على التوسع في الإنفاق العام في ظل الوفرة المسجلة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن الذي عرفته أسعار النفط من خلال برامج الاستثمارات العمومية المنفذة خلال الفترة 2001-2014، وكذلك السعي في المحافظة على تحقيق التوازن في ميزن المدفوعات كأهم هدف خارجي.

إلا أن الإستراتيجية التي اعتمدتها الجزائر من خلال السياسة المالية لم تصل لمستوى الفعالية المنتظرة في تحقيق التوازن على المستويين الداخلي والخارجي خاصة نظرا لعدة أسباب داخلية وخارجية كانت جزءا أمام قدرة السياسة المالية على تحقيق أهدافها، فالفائض المحقق في ميزان المدفوعات كان بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وليس لتحسين الأداء الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على المحروقات كمورد وحيد في الصادرات رغم ارتفاع نسبة النفقات الحكومية خارج المحروقات تدريجيا.

نتائج الدراسة:

على ضوء ما تناولناه في الفصول الثلاثة للبحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تهدف الدولة من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق للوصول إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية؛
- تعتبر النفقات العامة من أهم السياسات التي تستخدمها الدولة بغية إحداث تأثيرات على مختلف المتغيرات سواء بطريقة مباشرة من خلال تأثيرها على النمو الاقتصاديين الاستهلاك، التشغيل، والتضخم او بطريقة غير مباشرة من خلال عمل المضاعف؛
- ظاهرة ازدياد النفقات العامة التي تعبر عن السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، هناك عدة أسباب تؤدي إلى هذه الظاهرة ، وتعود أسبابها إلى أسباب حقيقة وأخرى ظاهرية ومن أهمها تغير قيمة النقود؛
- إن نفقات التسيير تستحوذ أكبر نسبة من إجمالي النفقات العامة مقارنة بنفقات التجهيز، وحسب ميزانية التسيير فغن الجزائر تقوم بإنفاق مبالغ كبيرة جدا على النفقات الاستهلاكية، كنفقات التعليم، الصحة، أجور العمال...؛

- لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات لابد من تصميم سياسة مالية تهدف إلى كبح تصاعدية الدخل الوطني بغية تخفيض حجم الواردات؛
- سياسة الإنفاق العام لها دور كبير في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات وذلك من خلال زيادة رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق تشجيع الاستثمار الأجنبي أو تخفيض الطلب الداخلي (للتقليل من الاستيراد) عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي أو ترقية الصادرات عن طريق الإنفاق الجبائي والإعانات الموجهة للمستثمرين الأجانب والمحليين.

اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** تترجم فعالية الإنفاق الحكومي من خلال تأثيرها على أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

هي فرضية صحيحة: فهي تسعى لرفع معدلات النمو الاقتصادي محاربة التضخم وتخفيض معدلات البطالة والمحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات، وكذلك لتحقيق المنفعة العامة، فهي تساهم بدرجة كبيرة ومهمة في تحقيق التنمية من خلال تحريك عجلة الاقتصاد؛

- **الفرضية الثانية:** يتحقق التوازن الاقتصادي الخارجي في الجزائر عن طريق تحقيق فوائض في رصيد ميزان المدفوعات.

هي أيضا فرضية صحيحة: إذ يعتبر الهدف الذي تسعى إليه الجزائر من خلال انتهاجها سياسة مالية توسعية التي تقوم على تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات وبالرغم من ذلك فإنه لم يتحقق في السنوات الأخيرة؛

- **الفرضية الثالثة:** يعد تأثير الإنفاق الحكومي على التوازن الاقتصادي الخارجي في الجزائر تأثيرا ضعيفا.

هي الأخرى صحيحة: وذلك بتوجيه معظم نفقاتها لتغطية الدين الخارجي، الناتج عن الارتفاع الكبير في نسبة الواردات، مقابل الاعتماد على مورد وحيد ألا وهو الصادرات من المحروقات، إذ تستحوذ على 98% من إجمالي الصادرات.

اقتراحات البحث:

على ضوء النتائج المتوصل عليها والفرضيات المقدمة من خلال البحث ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في زيادة كفاءة الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ومنها:

- للإنفاق الحكومي أثر في دفع عجلة التنمية ولذلك يجب الاعتماد عليه كأداة من أدوات السياسة المالية الفعالة خصوصا في المدى الطويل عن طريق تبني سياسة إنفاقية تنسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية للدولة؛
- الحرص على الاستمرار في تطوير المشروعات والبنى التحتية ودعم لبرامج الإنفاق العام؛

- ضرورة ترشيد الإنفاق العام وذلك بالاستناد إلى تحليل النفقات والإيرادات في إنجاز المشروعات؛
- العمل على تنويع الإيرادات خارج المحروقات وذلك بإصلاح النظام الضريبي والتوجه نحو الضرائب المباشرة حتى تضمن وعاء ضريبي أوسع يعوض النقص في الإيرادات العامة؛
- ضرورة التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال التوسع في إقامة المشاريع المشتركة بينهما؛
- العمل على كسب ثقة الشعب بالدولة من خلال صرف الأموال في مجالات تعود بالنفع عليهم وهذا يساهم في تقليص مستويات الغش والتهرب الضريبي وبالتالي الرفع من الإيرادات المالية للدولة؛
- محاربة كل مظاهر التبذير في الإنفاق العام ومعاقبة المتسببين في قضايا الفساد المالي والإداري التي تساهم في هدر المال العام بعقوبات صارمة حتى يتم المحافظة على الأموال العمومية؛
- ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد النفطية بتطبيق سياسة مالية فعالة تزيد من الأنشطة الإنتاجية؛
- ضرورة المزج بين السياسة المالية والسياسة النقدية وذلك بجعل العرض النقدي يتماشى مع العرض السلعي الحقيقي.

آفاق الدراسة:

انطلاقا مما ذكرنا سابقا يفتح هذا البحث المجال للخوض في بحوث أخرى ذات صلة بالموضوع ومنها:

- فعالية سياسة الإنفاق التوسعية المطبقة والجاري تطبيقها في ظل انخفاض أسعار البترول وآثارها على التنمية الاقتصادية؛
- السياسة الضريبية كأداة بديلة للإنفاق الحكومي لتنويع مداخيل الإيرادات في ظل انخفاض أسعار البترول؛
- دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإنعاش خلال الفترة 2001-2019؛
- أثر الاستثمار في القطاعات التي تحفز الناتج المحلي الحقيقي خارج قطاع المحروقات؛
- أثر الاستثمار في القطاع الفلاحي كبديل للقطاع النفطي؛
- الجزائر ما بعد البترول: كيفية تمويل المشاريع الاستثمارية في ظل سياسة تقليص النفقات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا:قائمة الكتب:

1. بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان، 2003.
2. حسام علي داود ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط1 ، الأردن ،2010.
3. حمدي عبد العظيم ، **السياسات المالية والنقدية**، دراسة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي ، الدار الجامعية، مصر ،2007.
4. خباية عبد الله ، **أساسيات في الاقتصاد المالية العامة** ،مؤسسة شباب الجامعة ، الجزائر ،2009 .
5. رمضان صديق ، **الوجيز في المالية العامة والتشريع الضريبي**، مصر، بدون سنة النشر.
6. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2005.
7. سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، دون بلد النشر، 2000.
8. سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة** ، الدار الجامعية ، مصر ،2008.
9. سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار الدجلة للنشر والتوزيع ،الأردن ،2011 .
10. السيد مُحَّد أحمد السرايا، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، فوسكرونة للطباعة والنشر والتوزيع، دون بلد النشر، 2009.
11. ضياء مجدي الموسومي، **النظرية الاقتصادية للتحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون بلد النشر،2009.
12. طاهر الجنابي، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 2018 .
13. عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002.
14. عادل عامر، **دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار حروف منثورة لنشر الإلكتروني، دون بلد النشر، 2016
15. عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
16. عبد الغفور إبراهيم احمد، **مبادئ الاقتصادية والمالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009.
17. عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، منشأة المعرف، مصر، بدون سنة نشر
18. عرفان تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999

19. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة، الأردن، دون سنة النشر.

20. فتحي أحمد دياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

21. فليح خلف ، **مدخل إلى المالية العامة** ، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن ،2017.

22. فليح خلف حسين، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

23. كامل بكر، **الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية والتمويل**، الدار الجامعية، مصر، 2003.

24. لحسن دردوري ولقليطي الأخضر، **أساسيات المالية العامة**، دار حميترا للنشر والتوزيع ،دون بلد النشر، 2018.

25. لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

26. مجري محمود شهاب وسوزي عدلي ناشر، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.

27. مُحَمَّد حلمي مراد، **مالية الدولة** ، بدون ذكر دار النشر ، مصر ، 2014.

28. مُحَمَّد خير العكام، **المالية العامة 1** ، من المنشورات الجامعة الافتراضية السورية ،الجمهورية العربية السورية، 2018 .

29. مُحَمَّد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

30. محمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار النشر والتوزيع، الأردن ،2000.

31. محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

32. موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

33. وديع طوروس، **الاقتصاد الكلي** ، المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع ، لبنان ، 2010.

ثانيا: المذكرات والأطروحات:

34. بعداش وليد، **صندوق النقد الدولي والتوازن الاقتصادي الخارجي دراسة مقارنة الجزائر – مصر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص ماليو واقتصاد دولي، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014 – 2015.

35. بن عزة مُحَمَّد ،**ترشيد سياسة الإنفاق العام وإتباع منهج الإنظباط بالأهداف**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير المالية العامة ، 2010 – 2011 .

36. حاجي لمية، **دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990–2014**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2015-2016، الجزائر.

37. حنان لعروف، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004 – 2005.

38. خميرة بشير، **دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتاريخ المحلي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة ماستر أكادمي، جامعة قصدي مرباح ، الجزائر، 2015 -2016

39. زبير طيوح، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر 1980– 2013**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعةمُحَّد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014 – 2015.

40. طارق قدوي، **مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة مُحَّد خيضر، الجزائر، 2015-2016.

41. عائشة بن ناصر، **المالية على النفقات العمومية ، دراسة حالة المراقبة المالية لولاية بسكرة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير ، الجزائر ، 2012 ،2013.

42. عيدة أسماء، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، الجزائر ، 2015- 2016 .

43. كريم بودخدع ، **اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية ،2009-2010.

44. كلثوم صافي، **اثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على الاتجاهات الواردات اقتصاد دولي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصد دولي، الجزائر ، 2014- 2015 .

45. مُحَّد صديق ، **النفقات العامة في الجزائر في ظل إصلاحات الإقتصادية** ، مذكرة لنيل رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص مالية مؤسسة، الجزائر ،2008-2009 .

46. محمود بيداري ، **العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد بنكي ، الجزائر، 2013-2014.

47. مسكة بالخير، **أثر تقلبات أسعار الصرف على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016-2017.

48. مقراني حميد، **أثر لإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر**، ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، الجزائر ،2014-2015.

ثالثا: المجلات والمواقع الإلكترونية:

49. راضية بختاش، صالح تومي، **أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية، مركز البصر للبحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، العدد 07، 2006.

50. مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد 16 ،العدد 11، 2014 .

51. Ministère De Finance Direction Générale De Prévision Et De Politique. http://www.mf.gov.dz

52. بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2004، 2008، 2012، 2017 من الموقع الالكتروني: https://www.bank-of algeria.dz /html/rapport.htm

الملاحق